رسائل قحطانية من الأرشيف



للشيخ:

أبي بكر عمر بن سعود القحطاني تقبله الله



رسائل قحطانية من الأرشيف



للشيخ:

أبي بكر عمر بن سعود القحطاني تقبله الله





الفهرس

ملاحظة:

يمكنك التنقل إلى العنوان الذي تريد الإنتقال إليه؛ عبر النقر على نص المعنوان.

مقدمة المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا مجموع جمعناه لبعض مقالات الشيخ أبي بكر القحطاني رحمه الله مما لم يأخذ حقه في التداول والنشر، ونحب أن نعرف بالشيخ أولاً، فنقول: هو الشيخ عمر بن سعود القحطاني رحمه الله، فتح الله عليه ووهبه الله علماً راسخاً ولساناً فصيحاً رغم صغر سنه، فالشيخ رحمة الله عليه قد قتل ونسأل الله أن يتقبله في الشهداء وعمره في بداية العشرينات فقط، وليس صحيحاً ما يشاع أن عنده بكالريوس من كلية الشريعة، بل الشيخ عنده شهادة ثانوية عامة فقط وهذا لصغر سنه و لأنه نفر ولم يكمل دراسته الجامعية في كلية الشريعة حتى، ولم يكن من الذين يرومون حيازة الشهادات وقضاء سنين حياتهم في تحصيل المناصب الأكاديمية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بل لبى داعي النفير منذ أن حصل على فرصة لذلك، فكان من الذين يعملون بعلمهم نحسبه والله حسيبه، كان الشيخ ممن يثني ركبه عند العلماء ومعلوم أنه تتلمذ عند الشيخ سليمان العلوان هداه الله وفك الله أسره، وهذا ليس بسر فصوتيته في حديثه مع الشيخ العلوان منتشرة ومشهورة، كذلك مما ذكره الشيخ القحطاني عن نفسه في دروسه الصوتية المشهورة أنه قابل

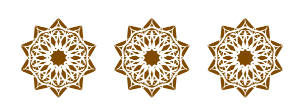
الشيخ علي الخضير والشيخ أحمد الخالدي في السجن، عرف عن الشيخ حرصه على عقائد الناس فكان من مناقبه أنه قد تصدى لفتنة الحازمية المشهورة ورد عاديتهم ودروسه العلمية المؤصلة تشهد له بذلك، ولم يقتصر على ذلك بل رد كيد جماعة أبي معاذ العاصمي الجزائري وأبي مريم طلاع المخلف، فلله دره وجهوده هذه جعلت بعض الفجرة من الأغيلمة الحساد السفهاء المجاهيل يقولون أن الغلو انتشر بسببه، فنعوذ بالله من الكذب والحسد والغل والحقد، ويكذّب هذا الزعم أن الشيخ كان سيفه مصلتاً على روؤس المرجئة والجهمية والمرتدين والصحوات كذلك، فمما عرف به أنه ناظر بعض رؤوس صحوات أحرار الشام من شرعييها مثل المدعو أبو يزن (وهذا قد نفق) ومعه أبو محمد الصادق (عامله الله بما يستحق) بل الشيخ قد ناظر المدعو عبد الله المحيسني أخزاه الله وقد ألقمه حجراً بل كان يلقنه تلقيناً كأنه تلميذ عنده وهذا فضل الله وحده.

وقد أثنى الشيخ تركي بن مبارك البنعلي ﵀ على الشيخ أبي بكر القحطاني ﵀ فقال عنه بما معناه وليس نصاً: (عاينت طلبة العلم في الدولة الإسلامية فلم أجد أضبط لمسألة حكم العاذر والمتوقف من أخينا أبي بكر القحطاني).

وفي هذا المجموع قد جمعنا بعض مقالات الشيخ أبي بكر القحطاني القديمة التي سودها بلقبه المعروف والقديم (أبو القاسم الأصبحي) الذي

كان يستعمله في كتاباته في تويتر وفي مواقع التواصل، فكل هذه المقالات التي جمعناها في هذا المجموع قديمة وقد كُتبت في حقبة كانت الكثير من الأمور لم تتكشف إلا فيما بعد، فساحة الشام تحديداً كانت معقدة ولم تسقط كثير من الأقنعة إلا بعد مرور مدة طويلة، ولهذا قد تجدون في بعض المقالات شيئاً من الثناء لمن لم تتكشف حقيقتهم في ذلك الحين أو حسن ظن ونحو ذلك، لأجل ذلك وجب التنبيه.

نسأل الله أن يرحم الشيخ رحمة واسعة وأن يتقبله في الشهداء وأن يجعل هذه المقالات حجة له لا عليه والحمد لله رب العالمين.



خُصوصية الهدايــة

لأمير المؤمنين أبي بكر تقبله اللّه

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعدُ، فسأسطِّر ههنا أمراً لاحظته وخبرته وتعجَّبتُ منه والله! وتيقَّنتُ بعد ذلك أن الله سُبحانه وتعالى قد كتب لأمير المؤمنين أبي بكر نصيباً مفروضاً من الهداية والتَّوفيق والإلهام! أمرٌ أنكرناه في ابتداء الأمر! ثم ما لبثنا أن عُدنا إليه مُقرِّين!

أمرٌ اعترضنا عليه من قبل! ثم ما لبثنا أن عُدنا إليه موافقين! أمرٌ ذَممناهُ في ابتداء الأمر! ثم ما لبثنا أن باركناه يوم تحقَّقنا صدقه!

قال أميرُ المؤمنين أبو بكر في كلمته الموسومةِ بـ «**باقية في العراق والشَّام**»: «**وأما أنتم يا شباب الإسلام، انفروا إلى أرض الشام المباركة أرض الهِجرة والجِهاد والرِباط هَلِمُّوا إلى دَولَتِكُم لِتُعلوا صَرحَها، هَلِمُّوا فإنَّ السَّواعِد قد شُمِّرت، وإنَّ الملاحِم قَد أوشَكَتْ، وإنهُما والله الفِسطاطان فِسطاطُ إيمانٍ لا نِفاقَ فيه وفِسطاطُ كُفرٍ لا إيمان فيه**» انتهى كلامه.

الشَّاهد من الأمرِ أنَّني يوم أن سمعتُ هذه الكلمة من أمير المؤمنين أنكرتها واعترضتُ عليها وذممتها ولكنني أخفيتُ ذلك في نفسي ولم أُبده والحمد لله على ذلك، وسبب ذلك أنَّني قلتُ في حينها أين هما الفسطاطان اليوم؟!

وكيف يجزم أمير المؤمنين بالفسطاطين ولمَّا يتزيَّل أهلُ الرِّدة من أهلِ الإسلام؟! بل وكيف يحلف على ذلك؟! ورأيتُ حينها بأنَّه لو ترك هذه

الكلمة لكان أولى! حتَّى لا يتسرَّب إلى النَّاس أنَّ أمير المؤمنين يحكم بردَّة من لم يدخل مع الدَّولة الإسلامية وينضمَّ إليها! وحين صدرت هذه الكلمة من أمير المؤمنين في حينها أشكلتْ عليَّ جدًّا وأصابني همٌّ وغمٌّ؛ لأنَّ الصُّفوف لم تُغربل كما هي الآن؛ فلذا وقع منِّي الإنكار والاعتراض والذَّم وأسأل الله أن يغفر لي.

قال أمير المؤمنين أبو بكر في نفس الكلمة السَّابقة: «**ولَقَد تَرَكَنا مَن سَبقنا مِن مَشايخِنا عَلى طَريق كان لَهُم القول الفَصل في مدلَهِمات الأمُور تَتراءى لَهُم المصالِح في خِضَم ما يراهُ الآخَرون أنها مَفاسِد، فَلا يَلتَفِتون، وما ذلِك إلا لِخصوصية الهِداية التي جَعَلها الله تَعالى لَهُم، قال الله تَعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾**» انتهى كلامه.

ثم قال بعد ذلك: «**وَما تَلبَثُ الأيَّام أَن تَنجَلي عن بصَرٍ ثاقِبٍ في الرؤية على المدى البَعيد، عَجَزَت أبصار القاعِدين وأصحاب الأهواء والمخَذِّلين عَن إدراكِها، فَيَعودُ المنكِر إن لَم يَكُن مُتَعالياً مُقِرّاً، والمعتَرِضُ موافِقاً، والذَّامُّ مُبارِكاً ولله الحَمد**» انتهى.

حقًّا وصدقاً والله! قد انجلت الأيَّام وتيقَّنت أن أميرَ المؤمنين أبا بكر ذو بصرٍ ثاقبٍ -متَّعه الله بحواسه- وأشهدُ لله شهادةً أُسأَل عنها يوم القيامة أنَّني قد كُنت أرى هذه الكلمة فيها مفاسد ورأى فيها أمير المؤمنين أنَّها عين

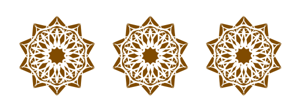
المصلحة وقد صدق والله وقد كُنت مُنكراً لهذه الكلمة فأقررتُ بها، وكُنت معترضاً عليها فوافقت، وذممتها في ابتداء الأمر ثم باركتها ولله الحمد.

نحسبُ أنَّ أمير المؤمنين قد آتاه الله حظّاً ونصيباً مفروضاً من الهداية إلى السَّبيل التي جازى الله بها المُجاهدين في قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

وقد تيقنَّا بحمد الله أن الأمر في الشَّام اليوم كما قال أمير المؤمنين، فسطاطان فسطاطُ إيمانٍ وفسطاطُ كفرٍ، فسطاطٌ يُوحَّد الله فيه ولا يُشرك به شيئاً، يُوالى فيه أولياء الله ويُعادى فيه أعدائه، وفسطاطٌ يُشرك بالله فيه ويُعدل به غيره، يُوالى فيه أعداء الله ويُعادى فيه أوليائه.

أميرُ المُؤمنين على صراطٍ * إذا اعوجَّ الموارد مستقيم**

اللهم احفظ أمير المؤمنين أبي بكر من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوقه ونعوذ بعظمتك أن يُغتال من تحته، اللهم اكتب على يديه النَّصر وأيِّده بجندٍ من جندك واجعل له العُقبى والظَّفر ومكِّن له في أرضك يحكم فيها بشرعك فلا يُعبد فيها أحدٌ سواك يا قويُّ يا متين، آمين.



أجهلُ من يزنٍ؟

ردّاً على الطّاعن في نسب أمير المؤمنين تقبله اللّه

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد نُقل إليّ قولٌ في الغرابة موغل، وليس له في صحيح النظر موئل، وهي تغريدةٌ كتبها من أسمى نفسه «**يزناً**» على برنامج التّغريد في معرض ذمّه لأمير المؤمنين أبي بكر حفظه الله ونصره، وهذا نصّ تغريدته: «**يقولون أن أبو بكر البغدادي اسمه إبراهيم البدري، البدري يرجع لعشيرة البدور وهي عشيره عراقيه عدنانية ولكن ليست قرشيه وأتحداهم جميعا**» انتهى.

فاستغثت بالله من جهله، ثم حمدت الله ﷻ ودعوته أن يوزعني شكر نعمة العقل التي وهبني إيّاها، فالحمد لله أولاً وآخراً، والحقُّ أنّ من سمّى هذه الكلمات «**تغريدات**» فقد تجوَّز في الوصف وأحسن الظّن وبالغ في مدح الرّجل بما ليس فيه، والأولى أن يُنعت كلامه هذا بـ«**النّعيق**» وهو صوت الغُراب، ولو أنّ النّبي ﷺ نهى عن التّشاؤم والطّيرة، لتشائمتُ بنعيقه ونعيق خُدنائه!!

والعربُ كانت تضرب المثل بمن يكثر الكذب فتقول فيه: أكذبُ من فاختة، وكذلك في الوفاء: أوفى من السموأل ونحوها، وحُقَّ لمن قرأ نعيقَ يزنٍ هذا أن يضرب المثل بجهله فيقول: أجهل من يزنٍ! فوالله لو حُكِّمتُ في صاحب هذا النّعيق لأمرتُ به أن يُضرب بالجريد والنّعال وأن يُطاف به بين الخلائق جزاء تجاسره على الأنساب بجهلٍ عظيم، وما ظلمناهم ولكن

كانوا أنفسهم يظلمون!!

وقبل الشُّروع في ردِّ ما جاء في نعيقه، لا بدّ من التّنبيه على أنَّ عشيرةَ البدري في سامراء وبغداد وغيرها من نسل الحُسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قطعاً ولا يشكّ في ذلك أحداً، ونسبَهم إلى الحُسين غيرُ واحدٍ من المقدَّمين في هذا العلم، وهي تُسمّى في عُرف العراقيين اليوم «**البو بدري**».

ومن المعاصرين المعروفين من هذه القبيلة هو مسند العراق صبحي البدري الحُسينِيّ رحمه الله، وقد نسبه إلى الحُسين بن علي كثيرٌ من طلّابه والعارفين به بلا نكيرٍ من أحدٍ ولا ادّعاء لخلافه، وممن ترجم لصبحي البدري ونسب قبيلته إلى الحُسين هو الشيخ يونس بن إبراهيم السامرائي في الصحيفة الخامسة والثمانين بعد المائتين من كتابه «**تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري**» طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إذ قالَ ما نصّه: «**هو الفاضل السيد صبحي بن جاسم بن حميد بن حمد بن صالح بن مصطفى بن حسن بن عثمان بن دولة بن محمد بن بدري البدري الحُسيني السامرّائي**» انتهى نصّ كلامه.

وبدريٌّ هذا هو الأصل الذي يجتمع فيه كل من ينتسب إليه من صلبه وهو ابن عرموش بن علي بن عيد بن بدري بن بدر الدين بن خليل بن حسين بن عبد الله بن إبراهيم الأوّاه بن الشريف يحيى عز الدين بن شريف بن بشير ابن ماجد بن عطية بن يعلى بن دُوَيد بن ماجد بن عبد

الرحمن ابن قاسم بن الشريف إدريس بن جعفر الزكي بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وذكر هذا النّسب أحد طلّاب المسند صبحي البدري رحمه الله في ثبته المُسمّى «**نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن**».

وممن نسبهم إلى الحُسين المؤرخ عبّاس العزّاوي في كتابه «**عشائر العراق**» إذ قال حين عدّد قبائل سامرّاء ما نصّه: «**البو بدري، رئيسهم الأستاذ سعيد البدري ابن السيد محمود فائز بن محمد بن حسن ابن حمد بن عثمان بن ظاهر بن دولة بن محمد بن بدري ويتّصلون بالإمام محمد الجواد ويسكنون في داخل سامرَّاء**» انتهى.

ومحمد الجواد هذا سبق التّنبيه على نسبه فهو من نسل الحُسين بن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما قطعاً، فتحصّل من هذا أنّ نسب البدريين معروف ومشهور يتناقله العلماء بلا نكير ولم يثبت خلاف ذلك ولا وجود لمخالفٍ معتبر أبداً، وصاحب النّعيق قد اشتبه عليه قبيلة البدور التي هي فرعٌ من عنزة الوائلية وبين البدرية الحُسينية الهاشمية.

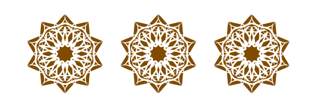
وقد ذكر عمر رضا كحالة صاحب معجم قبائل العرب القديمة والحديثة كثيراً ممن يتسمّى بـ «**البدور**» في الأردن وغيرها، والجهل يورد صاحبه المهالك، ولو أنّ الجاهل عارفٌ بقدر نفسه لما تجشم الصّعاب

وتكلّم في غير فنّه، ولا أدلّ على جهل صاحب النّعيق من أنّه نسب هذه القبيلة إلى عدنان واستدلّ بذلك على أنّها ليست قُرشية! سبحان الله! إن لم تكن قريشٌ عدنانية فمن؟!!

ونسبة قريشٍ إلى عدنان لا يجادل فيها إلا الجاهل الغبي الذي لم يقرأ حرفاً في علم الأنساب، وهو محلّ إجماع عند جميع النّسابين بلا مخالف، فما بال الجهول يتكلّم فيما لا يُتقن!!

إن لم يتقن المرء أن قريشاً من ولد عدنان، فما الذي أتقنه؟!! وكيف يتصدّر أمثالُ هؤلاء؟!! وقد نُقلِ إليّ أن صاحب النّعيق أحد طلبة العلم في الجبهة الإسلامية المعروفة!!

فإن كان ذلك حقّاً، فاللهم اخلفُ على العلم وأهله وطلبته خيراً يا أرحم الراحمين، وهذا آخرُ المقصود وأسأل الله يغفر لي ويرحمني وأن يهديني سبحانه وتعالى.





رَدُّ جنايةِ الطَّريفي

على الدَّولة الإسلامية أعزها اللّه



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد نقل بعضُ من كُلِف بعبدالعزيز الطَّريفي وشغفه حبُّ أقواله قولاً باطلاً نسبه إليه، وهذا نصَّه: «**لا حلَّ لاقتتال المجاهدين إلا بالنِّزُول إلى حكم الله في محكمة مستقلة عن أطراف الخصومة، والممتنع ظالم لا يجوز القتال تحت رايته**» انتهى.

ولن أعرّج ههنا على ما حدث في مسكنة، فلستُ حاضراً فيها ولم أسمع شيئاً من الشهود ولم أسوّد هذه الرّسالة لهذا الغرض، والأمر يبتّ فيه أهل الشأن في الدّولة الإسلاميّة وهم محلّ الثقة وأهل العدالة، ولكن شأني ههنا أنّ أبين خطأ إطلاق قول الطّريفي المتقدم وأنّه محض التّهور وفقدان الإنصاف، فقوله باطلٌ قطعاً وإلزامٌ بما ليس ملزم، وقد قال ذلك قاصداً الدَّولة الإسلاميَّة وليس غيرها ولا ينكر هذا إلا جاهلٌ بحال الطَّريفي، فإطلاق القول بأن الممتنع من النزول إلى حكم الله في محكمة مستقلة أنّه بذلك ظالم لا يجوز القتال تحت رايته، هو إطلاق مُشكلٍ لا يصدر إلا من مبغض حاقد على الدّولة، والتّحقيق أنّ الامتناع قد يكون لمسبباتٍ أُخر لها وجهٌ صحيحٌ معتبر وليس كل ممتنع فهو ظالم ولا يجوز القتال تحت رايته كما زعم الطّريفي، فقد يرى أحد طرفي النزاع أنّ محاكمه تقضي بالحق وتعدل به فلا يبغي عنها حولاً ولا من دونها موئلاً ولا يرى أنّها مُتحيزةٌ إلى فئة، وليس ذلك بموجبٌ لوصفهم بالظلم وحرمة القتال تحت رايتهم

أبداً، ومن أصرّ على هذا الوصف بعد ذلك فهو ظالمٌ لنفسه وللمؤمنين ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقولهم هذا ينطوي على رميٍ لمحاكم الدّولة الإسلامية بأنها ظالمة مُتحيّزة للدّولة إذ منعوا التّحاكم إليها بحجّة أنّ الدّولة طرفٌ في النّزاع، وهذا بحمد الله خلافُ ما يعرفه كلّ منصفٍ عن الدولة، والحق أن كثيراً من قادة أحرار الشّام ما تنفكّ ألسنتهم تختلق الكذب وترمي بالسّوء المجاهدين في الدّولة، فتارةً تنعتهم بالبغاة والغلاة وتنعتهم بالخوارج تارةً أخرى، بل قد تواقح بعضهم -وهو أبو عبد الملك- ونُزع الحياء منه انتزاعاً فوصف والي ولاية الساحل في الدّولة بالكفر وزعم أن شرع الله عُرض عليه فرفضه، والعجب أن ابن عرعور -جازاه الله بما هو أهله- تابع أبا عبد الملك في كذبه وزعم أنَّ والي السّاحل رافضيّ خبيث، فسبحان الله!!

أتواصوا به، بل هم قومٌ طاغون؟!!

ورفض شرع الله أو انتحال عقيدة الرافضة، كل هذا كفرٌ أكبرٌ مستبين ممن صدر منه بإجماع المسلمين ولا يخالف في ذلك أحد، ورمي المسلمين به بلا بيّنة إثمٌ مبين وإفكٌ عظيم، وليس ذلك بمستغرب من صاحبه، فقد نال العبد الفقير من كذب أبي عبد الملك ما نال، بل قد تحرّى الكذب من قبلُ وزعم أنّ الدولة تأخذ البيعة من النّاس رغباً ورهباً ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولله درّ القائل:

لي حيلةٌ فيمن ينمّ * وليس في الكذّاب حيلة**

من كان يخلق ما يقول * فحيلتي فيه قليلة**

ولم نسمع من هؤلاء الشيوخ وأشباههم إنكارٌ لما صدر منه، ولم يبتدروه كما اعتادوا ابتدار الدّولة في كلّ شاردة وواردة، وأنت إذا استثنيت يوسف ابن أحمدٍ من الذين يدعون إلى هذه المحكمة، فإن غالب من يدعي إليها ويؤيدها هم خصومٌ للدّولة كابن عرعورٍ وغيرهم إلا من رحم الله وقليلٌ ما هم، وكان الأولى بالطّريفي أن يعلّم المؤمنين حكم الله في رجلٍ ترحّم على الطّواغيت واستغفر لهم -والعياذ بالله- وقد نهانا الله عن الاستغفار للكافرين! ثم ما حكمُ أخذ العلم عن أمثال هؤلاء؟! وهل من كمال الدين قبول أقوالهم وأخذ العلم عنهم؟! أم من صيانة الدين اطّراح أقوالهم وهجرهم والبعد عنهم؟! فإن قلتَ أيها المنصف: وما ذاك؟!

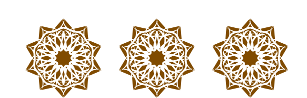
قلنا لك: دونك ما قاله عبد العزيز الطّريفي في رسالته الموسومة بـ «**إلى أهل السيادة في الإمارات**» فقد قال في صدرها ما نصّه: «**قبر الشيخ زايد رحمه الله وغفر له**» انتهى.

سبحان الله! تكاد السماوات يتفطّرن منه وتنشقّ الأرض وتخرّ الجبال هدّا! فقد استغفر للطاغوت زايد بن سلطان ابن نهيان رئيس ما يُعرف الآن بدولة الإمارات سابقاً، وهو حاكم مرتد يحكم بغير ما أنزل الله، وموالاته للصليبين أشهر من أن تُذكر ولا يجهلها إلا ذو عينٍ رَمِدة، ألم يقرأ

قول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾؟! وليس ذلك مما يخفى على الطّريفي أبداً، ولكن القلوب بين إصبعين من أصابع الرّحمن يقلبها كيف يشاء، فاللهم يا مقلب القلوب ثبّت قلوبنا على دينك، حينئذٍ فالأولى تركُ أخذ العلم عن المستغفرين للطواغيت الكافرين والاكتفاء بالأخذ عن أهل العلم العاملين الرّبانيين، والمتَتَبِّع لأقوال الطَّريفي يراه قد أجهد نفسه إرصاداً للدّولة الإسلامية وابتغاءً لعداوتها، فلا تكاد تجد قولاً له يخصّ أهل الشّام إلا وفيه لمزٌ ونبزٌ سواءً أكان اللمز صريحاً أم من وراء حجاب! وقد نقل غيرُ واحدٍ ولم يتسنّى التَّبيُّن من ذلك أنَّ الطّريفي سعى في شقّ صفوف الدّولة الإسلامية وأغرى ببعض ولاتها ووعدهم ومنّاهم.

وما يعدهم الطّريفي إلا غروراً، كل ذلك لنزع يد الطّاعة من أمير المؤمنين حفظه الله ونصره، فانقلب بسخطٍ من الله لم ينل ما أراد وخاب سعيه ورجائه وارتد بصره إليه خاسئاً وهو حسير بحمد الله، فإن صحَّ هذا النّقل فحسبنا الله ونعم الوكيل، ولعن الله من سعى بين المؤمنين بالفرقة وأجلب لذلك خيله ورجله، ومن كان هذا حاله فالأصل أن لا يقبل منه المجاهدون صرفاً ولا عدلاً، فليس نصحه بمقبول وليس رأيه بمنظور ابتداءً، إلا إن تابَ من ذلك وأصلح وعمل صالحاً، فحينئذٍ يكون لنصحه في قلوب الموحّدين مستقراً ومتاعاً إلى حين، وقد كان الطّريفي من

قبلُ على حالةٍ مرضية، فلا تجد طالبَ علمٍ إلا ذاكراً له بالخير والفضل ومحاسن الأمور خاصّةً في نجد، كل ذلك قبل أن يدخل في رابطة علماء المسلمين التي يتزعمّها ناصر ابن عمر -جازاه الله بما هو أهله- فتوجّس الموحدون لذلك ريبةً من ابن عمر وشفقةً على الطّريفي، ولكن قدر الله سابق نافذ ولا رادّ لقضائه سبحانه وتعالى، ونسأل الله أن يهدينا وإياه وأن يغفر لنا جميعاً وأن يبصّرنا طريق الحقّ ويجنّبنا السّبل فتفرّق بنا عن سبيله، وهذا آخر المقصود والله أعلم.



الــردّ المســدد

على تجني يوسف الأحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد قرأت البيان الذي أصدره يوسف الأحمد، فاستغثت بالله من تجنّيه ورميه للدّولة بالكفر البواح بلا برهان، وحقيقٌ على دولة الإسلام أن تطّرح رأيه وتهمل قوله الفاسد لما تجنّاه على الدّولة من تكفير بيّن! فالرّجل متحيزٌ للجبهة الإسلامية ولا يسمع إلّا منهم ولا ينظر في أقوال خصومهم أبداً مع أنّها ظاهرةٌ له وليس تحصيلها بمتعسّر عليه، وما إيضاح الحصيف أبي دجانة عنه ببعيد! فترى الرّجل يأخذ بقول أحد الخصوم بلا بيّنة ثم يزعم أنه منصف ناصح! بل يرمي أحد الطّرفين بالكفر والمروق من الدّين وبالموبقات ثم يزعم أنّه منصف ناصح! فأيُّ إنصافٍ هذا؟!

وكيف يستسيغ المرء قبول قوله وقد قال ما قال؟! فالأولى بمن هذا حاله أن يعتزل الأمر ويتركه لأهل الشأن ولا يتقدّم بين يديهم زاعماً النّصح والإنصاف وبينه وبينهما بعد المشرقين!

والرّجل قد اتّهم الدّولة بأنّها تشرّع من دون الله وتحكّم الطّاغوت وأنّها تحكم بغير ما أنزل الله! فإنّي سائلٌ بالله كلّ منصف: ما بقاء إيمان المرء إن اقترفَ واحدةً من تلك الخصال؟! تالله من اتّصف بخصلة منها فقد كفر بالله كفراً أكبر وما في قلبه حبّة خردلٍ من إيمان أبداً! فكيف بمن جمع تلك الخصال الثلاث؟! ومدار الكفر ههنا هو بمجرد الاتصاف بأحد هذه الخصال، فإنّ من نازع الله في ربوبيته وزعم أنّه مُشرع من دون الله فإنّه

كافرٌ بالإجماع ولا يُعذر بتأويلٍ ولا جهل، وكذلك من تحاكم إلى الطّاغوت أو حكم بغير شرع الله، وعمدته في هذه الافتراءات أنّ الدّولة ردّت عدوان الباغي عليها، المُتسلط على رقاب جنودها، القاتل والآسر لجنودها وأميرها بدون حقّ إلّا العصبية القبلية والعُبيّة الجاهلية!

وليت الرّجل قد بنى تكفيره للدّولة على رأيٍ صحيح، لكنّا له في ذلك تبعاً ولقلنا بقوله وما جاوزناه، ولكنّ اتّهام من رد عدوان الباغي بأنّه مشرع من دون الله محكمٌ للطاغوت حاكمٌ بغير ما أنزل الله هو من الخلط العجيب الذي منشأه الهوى والظلم، وهو قولٌ مُحدثٌ لم يُسبق إليه، وكذلك يفعل الظلم والهوى بصاحبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكان الأولى بيوسف الأحمد أن يكفّر من اتّصف بتلك الخصال حقيقةً، لا أن يرمي بهذه الموبقات من عُرفوا بضدِّ ذلك! فما سمعناه يُبيّن لنا حكم الطّاغوت مرسي الذي شرّع من دون الله وحكم بغير ما أنزل الله! بل وما سمعناه يبيّن لنا حكم الطّاغوت عبدالله بن عبد العزيز الذي شرّع من دون الله وحكم بغير ما أنزل الله!!

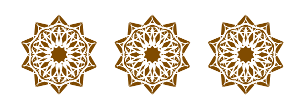
فما تكلّم عنهم بحرفٍ ولا بيّن حالهم للناس، مع أن كفرهم ومروقهم من الدّين لا تكاد تخطئه عين البصير، وإنّما استأسد وتنمّر واستغلظ على عباد الله المجاهدين ورماهم بتلك الكفريات التي تنوء بحملها الجبال!! ألا لعنة الله على الظالمين الكاذبين.

وقد ذهب جمعٌ من أهل العلم أنّ من قال لأخيه: يا كافر، وهو ليس بذاك فإنّ الكفر يرتدّ على صاحبه، وهو قولٌ وجيه على أنّه خلاف الرّاجح، فاتّق الله يا يوسف واخش عقابه وتذكّر الموت وأهواله، والله أن عاقبة الظّلم وخيمة، ولا تتقدم بين يدي أهل الشّأن بممجوج القول ومقبوحه، فلا يزال المجاهدين بخير ما دمت كافًّا لسانك عنهم، ويوجد من أهل العلم والفضل في الشّام من سعى بينهم بالصّلح مثل عبد الله المحيسني(١) وله في هذا الأمر جهدٌ ودأب، فلا حاجة حينئذٍ لأن يبدي ويعيد في الأمر أمثالك من المكفرين لإخوانهم المسلمين بلا حق، وإنّ سكوت أمثال يوسف الأحمد لهو والله غنيمةٌ وأي غنيمة! قومٌ لم يُعرفوا بنصرة المجاهدين يوماً، ولا تسمع لهم ركزاً إلّا حين يتعلّق الأمر بدولة الإسلام! حريٌّ بأمثالك من القعدة أن ينعموا على أنفسهم بالسّكوت وأن يستغفروا لذنوبهم وأن ينشغلوا بما يتقنوه من إنكار الاختلاط ونحوه مما يقدرون عليه، ولم أقصد ههنا تبيين ما حصل في مسكنة، فقد كفانا مؤنة ذلك صاحب الشأن وأمير مسكنة الحصيف أبو دجانة حفظه الله وزاده حلماً ووقاراً.

اعلموا يا جنود الدّولة أنّ الصليبين والرافضة والمرتدين وأهل الأهواء والبدع ما اجتمعوا في صفٍّ إلّا كان الصف الذي يقابلهم هو صاحب الحق يقيناً، فاثبتوا رحمكم الله فقد شفيتم صدور المؤمنين وأذهبتم غيض

(١) ملاحظة من المؤسسة: هذا كلامٌ قديم، وحقيقة المحيسني تبينت فيما بعد.

قلوبهم نحسبكم كذلك والله حسيبكم، اللهم من ظلم المجاهدين بغير حقٍّ وافترى عليهم وكفّرهم بغير حق فاقطع لسانه وشلّ أركانه واجعله يتمنّى الموت فلا يلقاه يا أحكم الحاكمين، اللهم آمين.



نقض ردود المشنعين

على العدناني في وصفه لمرسي بالطاغوت

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فإلى من تمعّر وجهه من وصف القائد أبي محمد العدناني لمحمد مرسي العياط بالطاغوت، أقول لك:

لماذا تصف محمد حسني مبارك بالطاغوت؟

فإن قلت: لأنه حكم بغير شريعة الله، وهذا كفرٌ أكبر.

قلنا لك: لقد حكم محمد مرسي العياط بغير شريعة الله بل زاد ضغثاً على إبالة حسني مبارك وزعم أن حد السرقة ليست من الحدود الشرعية وزعم أن لا خلاف في العقيدة بيننا وبين النصارى كما قال شيخه يوسف القرضاوي من قبل : لا خصومة دينية بيننا وبين اليهود، وهو نظير ما قال شيخهم حسن البنا.

فإن قلت: إن الإخوان في مصر أعلنوا أنهم يريدون التدرج في تطبيق الشريعة؟

قلنا لك: لقد أجمع كل من له مسكةٌ من عقل أو علم شيئاً ولو يسيراً من كتاب الله وسنة رسوله أن الشرك الأكبر المستبين لا تجوز مقارفته وتعاطيه إلا في حالة الإكراه ولا نعلم نصًّا واحداً عن الأئمة يعذرون فيها من ارتكب الشرك الأكبر لمصلحة متوهمة -إن صح وصفها بالمصلحة- إلا ما يؤثر عن بعض المرجئة المعاصرين الذين قالوا بجواز السجود للصنم

لتحقيق بعض المصالح وهذا غاية في الإرجاء بل قد يصل إلى الكفر من مجيزه، ومن زعم من المعاصرين جواز ذلك فهو على خطرٍ عظيم، فحينئذٍ ليس من موانع التكفير أن يرتكب المرء كفراً ثم يزعم أنه ارتكب ذلك مصلحةً، فليس في الإسلام مصلحةٌ أعظم من التوحيد وتحقيقه، وليس في الإسلام مفسدةٌ أعظم من مفسدة الشرك، والشرك يُدرءُ بتحقيق التوحيد ولا يمكن أن يُستجلب التوحيد باقتراف الشرك الأكبر قطعاً ويقيناً نعلمه من دين الله، وصورة قول المجوزين ارتكاب الشرك للمصلحة هو أنهم يريدون تحقيق التوحيد بارتكاب الشرك وهذا مناقض لمنطق العقل، ونظير هذا كمن أراد أن ينجو من النار فدخل فيها، وعندما سُئل عن ذلك، قال: فعلتها للمصلحة! سبحان الله!

والله لا يقول بمثل هذا القول إلا المجانين الذين قد أُيسَ من عقلهم، فكيف يُتصور أن يريد المرء شيئاً ثم يرتكب نقيضه؟!! كيف يُتصور أن يريد المرء التوحيد فيتعاطى الشرك؟!! فهذا دليلٌ على كذبه ولا يُسلم له بحجته الباهتة ولا عذر له في ذلك.

فإن قلت: سلمتُ لك بأن مرسي حكم بغير شريعة الله ولكنه لا يكفر عيناً لاحتمال كونه جاهلاً أو متأولاً؟

قلنا لك: ولماذا تكفر محمد حسني مبارك أو القذافي؟! فإن احتمال كونهم جاهلين أو متأولين متحقق فيهم؟! فلماذا أعملت الاحتمال مع

محمد مرسي العياط ولم تُعمله مع حسني مبارك والقذافي ونحوهم؟! لماذا عذرت مرسي ولم تعذر حسني والقذافي؟! أهو الهوى أو أن حب الإخوان قد تمكن من نفسك حتى لا تكاد تخطئهم في باطل اقترفوه، والحب يعمي ويصمي عن قبول الحق، فالعلّة التي عللتم بها عدم تكفير محمد مرسي متحققة في غيره من الطواغيت ومع ذلك لا تُعملونها في حقهم!!

﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾!

وهل اتخذ مرسي أو أي إخوانيٍّ عهداً عند الله أن لا يكفر! والحق أنه قد وقع الإجماع المنقول على عدم اعتبار الجهل أو التأويل عذراً للمشركين بالله شركاً أكبر، فكل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافرٌ بالله كفراً أكبر ولا يُعذر بجهلٍ أو تأويل سواءً سُمي محمد حسني مبارك أو القذافي أو مرسي أو الغنوشي أو غيرهم من طواغيت اليوم، وهذا ما قرره أبو محمد العدناني اليوم وهو أن الكفر يقال لمقترفه كافر ولا يُنظر إلى اسمه أو أي شيء آخر، فعدواتنا مع الطواغيت ليست في محض أسمائهم، بل هي في أفعالهم الكفرية وكل من فعل كأفعالهم فإنه يُلحق بهم ولا بد، وبهذا تنتقض حجةُ كل من تمعر وجهه أو ضاق صدره وحرج بتكفير مرسي واعتباره طاغوتاً، ثم بعد ذلك ليقل من شاء ما شاء فلتقولوا عني غالياً ولتقولوا عني خارجياً، والله لا أبالي إن كنت على بينةٍ من أمري، وهذا آخر المقصود.

ردُّ ما في كلام الجولاني من التناقض وتبيان حقيقة القتال في الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد أصدر الجَولاني كلمةً أسماها بـ «**اللهَ اللهَ في ساحة الشّام**» ملأها ظلماً وعدواناً على الدّولة وكذلك توصيفٌ باطلٌ لحقيقة القتال الحاصل اليوم في الشّام، فزعم أن القِتال في الشّام اليوم هو فتنة بين المجاهدين، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقصدي في هذه الرّسالة هو تبيان بطلان هذا القول وإبطال قول الجولاني وتبيان تناقضه في كلامه فأقول:

لا يشكّ النّاظر في ساحة الشّام اليوم أن الصليبين والمرتدين يمكرون بالمجاهدين مكراً كبَّاراً، وكان من آخر مكرهم هو إنشائهم لجبهة الضرار المسماة بـ «**الجبهة الإسلامية**» وازداد مكرهم خبثاً حينما أمروهم بأن يخرجوا ميثاقاً يزعمون فيه تطبيق شرع الله، ومن نعمة الله على العبد الفقير أن بصَّرني بحالهم فرددت على المحيسني الذي طلب إحسان الظنّ بهم وأيّدهم في بيان منشور له، واليوم حصحص الحق وظهر، وبان للسذّج والبلهاء حال هذه الجبهة، فالحمد لله أولاً وآخراً، وتوصيف الحال في الشّام اليوم أن يُقال: أن القتال في الشّام دائرٌ بين اثنين:

أحدهما: ردّ عدوان الطائفة الباغية على المجاهدين، وذلك أمرٌ قد شرعه الله ﷻ في محكم تنزيله، وهؤلاء هم الذين لم يثبت عليهم موالاة للكافرين والمرتدين.

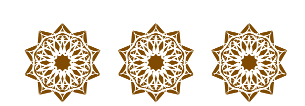
والثاني: هو قتال المرتدين الموالين للكافرين، وهذا القتال من أوجب

الواجبات بل إنّ المرتد يُقدّم في القتال على من سواه، ولنا في عمل أبي بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه أسوةٌ حسنة، وقد قرّر ابن تيمية في المجموع أن قتال المرتدين أوجب وأولى من قتال التّتار الكافرين في عصره، فهذا هو التّوصيف الصّحيح للقتال في الشّام، فإما قتال للبغاة لم تثبت عليهم موالاةٌ للكافرين وإمّا قتالٌ للمرتدين الموالين للكافرين، وبه يبطل قول الجَولاني الذي قاله بأن القتال فتنة، فمساواةُ المرتدين والبغاة بعباد الله المجاهدين هو من أعظم الظلم والحيف ولا يقول به إلّا من أُشرب قلبه هوى مشاقة الدّولة في كل صغير وكبير، ومن عظيم خذلان الله للمرء أن يظهر الله في كلام عبده التناقض والتّضارب، وبيان ذلك أنّ الجولاني قرّر في أوّل كلمته أن بعض الأطراف المقاتلة للدّولة تسعى لتنفيذ مأرب غربي فقال ما نصّه: «**ونحنُ إذ نعتقدُ بإسلامِ الفصائلِ المُتصارعةِ رَغمَ استغلالِ بعضِ الأطرافِ الخائنةِ للحالةِ الراهِنة لِتَنفيذِ مأرِبٍ غَربي أو مَصلَحةٍ شَخصيةٍ واهِنة، وعليه فإنَّ القِتالَ الحاصلَ نراهُ في غالِبهِ قِتالَ فِتنةٍ بينَ المُسلمين**» انتهى كلامه.

وفي هذا الكلام من التّضارب والتّناقض ما الله به عليم! فكيف يكون قتال من يوالي الكافرين وينفّذ مآربهم قتال فتنة؟! ثم كيف يُطلق بعد ذلك إسلام جميع المتصارعين في القتال؟!

أوليس الله قد حكم بردّة الموالين للكافرين في محكم تنزيله وقد انعقد الإجماع على ذلك؟!

فاعجبوا لمثل هذا التّناقض ثم اسألوا الله العافية في الدّين والدّنيا وأن يثبّت قلوبنا ﷻ، والحقّ أن قتال البغاة والمرتدين مشروع في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أما البغاة فقول الله ﷻ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ وأمّا المرتدين فبإجماع الصّحابة الذين قاتلوا أهل الردّة المانعين للزّكاة، والحقّ أيضاً أن كثيراً من الطوائف المقاتلة للدّولة الإسلامية إنّما جرّأهم على ذلك شياطين الكفر من النّصارى والمرتدين وأمدّوهم بأموالٍ وجعلوهم أكثر نفيراً، وهذا الأمر حقٌّ أصيل لا تخطئه عين البصير، وقليلٌ من الطّوائف المقاتلة للدولة الإسلامية لم يختلط بغيها بشائبة موالاة الكافرين، وهذا آخر المقصود والله أعلم.





نقض بيان

أبي خالد السوري

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد أصدر أبو خالد السُّوري -وهو أحد الأمراء في الجبهة الإسلاميَّة- بياناً اليوم حوى فيه تضليلاً وتحاملاً على الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام -أعزّها الله ونصرها- وأنا أستعين بالله فأُورد قولَه ثم أتعقّبه بإذن الله بما ينقض باطله، وقبل الشّروع في ذلك لا بدّ من التّنبيه أنَّ سابقة المرء في الخير والصّلاح والجهاد ليست بعاصمةٍ له من الزّلل والخطأ، فإذا كان نفرٌ ممن صحب رسول الله ﷺ قد لحقوا بالمرتدين وادّعى بعضهم النبوة، فإن غيرهم من باب أولى أن يكون عُرضةً للزلل والخطأ، فكلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك إلا نبينا عليه الصلاة والسلام، وكون الرّجل ذو سابقةٍ في الجهاد والنّكاية في أعداء الله فذلك لا يصيِّره معصوماً لا يُردُّ عليه خطأه ولا يتجاسر أحد على نقض باطله، وهذا ما استعصى على المُتعصبَّة إدراكه وفقهه، بل أبو خالد وغيره من المسلمين كلّهم بشرٌ يصيبون ويخطئون، والواجب ذكر فضلهم والتّنبيه على خطأهم -إن وُجد- بلا تحرّج.

قال أبو خالد: «**إنّ الشّيطان يقعد لابن آدم كل مرصد ومن مقاعده للمجاهدين في سبيل الله أن يوقعهم بفخاخ الغلو واستباحة دماء المسلمين وإن هذا المسلك دمَّر الجهاد في الجزائر وفي غيرها من السّاحات فلا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوةٍ أنكاثاً فتفسدوا الجهاد الشّامي بالوقوع فيها**» انتهى.

قلتُ: هذا الكلام ظاهره فيه الرَّحمة وباطنه من قبله العذاب! فكأنَّ الرجل يوحي بكلامه أنّ الدّولة غالية في اعتقادها مُستبيحةٌ لدماء المسلمين، وهذا بهتانٌ عظيمٌ وفريةٌ أطلقها مشايخ السّوء المرقِّعون لطواغيت الرِّدَّة، وليس العجبُ أن يرمي علماء الطّواغيت المجاهدين في سبيل الله بمثل هذا وأكثر، ولكن العجب أن يتلقّف هذه الفِرى من كان له في الجهاد سابقةٌ سامقةٌ كمثل أبي خالد، وكان الأولى به أن يُدلِّل على كلامه واتّهامه للدَّولة بالغلو واستباحة دماء المسلمين، ولكن الرّجل ما فعل ذلك وأنّى له؟!

فإرسال الكلام بلا استدلال يجيده حتى البُلهاء، فليس كلامه وحياً منزلاً حتّى يترك الاستدلال له فقد كان الواجب عليه أن يأتي ببيّنات تدلّ على قوله، لا أن يطلق الكلام ويُرسله بلا بيّنات أو براهين، والرّجل إن خلا من الحُجج والبينات، هرع إلى الكلام المرسل وترك الاستشهاد والتّدليل على كلامه.

عن ابن عبّاس ﵄ عن رسول الله ﷺ أن قال: «**لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم، ولكنّ اليمين على المدّعى عليه**».

هذا في دماء الناس وأموالهم، فما بالك بمن اتّهم ديانة النّاس ورماهم بالغلو والشّطط بلا بينة أو برهان؟!

وكلّ كسرٍ فإن الله يجبره * وما لكسر قناة الدّين من جابر**

فكلام أبي خالدٍ ههنا مردود عليه ومضروبٌ به عرض الحائط لخلّوه من البيّنات الدّالة على صدق دعواه.

قال أبو خالد: «**إن إطلاق أحكام التكفير والردة ومثلها اتهام الفصائل بأنها صحوات إطلاقاً على جماعات بأسرها من غير تثبّت وبيّنة لهو من أكبر الكبائر وأعظمها إثماً وجُرماً فإن النبي ﷺ قد قال: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» فكيف بمن أطلق هذا الحكم على جماعاتٍ مُجاهدة بأسرها تريد تحكيم الشّرع وإقامة الدّين كما عرفنا وخبرنا من أمرها**» انتهى.

قلتُ: أما الكفر والردّة فهي أحكامٌ أُنيطت بمن تلبّس بهما، ولو تلبّس بهما أحدٌ فيجب شرعاً إطلاقه على من اتّصف به ولو زعم أنّه مجاهد في سبيل الله!

والجماعات التي تُقاتل الدّولة الإسلامية في الشّام هي بين حالات: إما جماعات تأتمر بأمر الائتلاف الديمقراطي الكفري، فهذه الجماعات طائفة ردّة وكفرٌ ولا شكّ في ذلك عند صحيح العقيدة وسليم العقل، أما الدّليل على ذلك فإن الائتلاف الدّيمقراطي يطلب دولةً لا تحكم بشرع الله ويدين بالديمقراطية وهو دين كفرٌ وشركٌ بالإجماع وليس هذا مقامُ بيان مناطات كفر الدّيمقراطية، وفوق ذلك فإن هذا الائتلاف قد صُنع على عين الصّليبين وموالاتهم لهم ظاهرةٌ لا ينكرها جاحد، حينئذٍ كلّ من

تمالأ معهم أو والاهم وناصرهم على المسلمين من الجماعات التي تزعم الجهاد في الشّام وغيرها فإنّ حكمه الردّة بالإجماع الذي نقله غيرُ واحدٍ من العلماء سواءً قاتل الدّولة الإسلامية أم لم يُقاتل.

والثّاني: جماعاتٍ لا تأتمر بأمر الائتلاف ولكن ثبتت موالاتهم للكفّار والمرتدين من حكّام العرب وغيرهم، فهؤلاء حكمهم كالطّائفة الأولى وهي الردّة والكفر والعياذ بالله، وإنّما ميّزتهم عن الأولى لأن كفر الطائفة الأولى مغلّظ.

والثالث: جماعات لم يثبت لهم موالاة لكفارٍ أو مرتدين، ولكنّهم بغوا على الدّولة الإسلامية فأخرجوها من دارها وقتلوا رجالها واستباحوا نسائها وفعلوا بهم الأفاعيل والله المستعان، فهؤلاء ليسوا أهل ردّةٍ ولم يزعم أحد ذلك فيما أعلم، بل هم طائفة باغية صائلة على الدماء والأعراض ودفعها متوجّب لقول الله ﷻ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ﴾.

فمقاتلة الدّولة لهذه الفئة هو متوجّب حتى يفيء البغاة إلى دين الله، وأنت لو تدبّرت في حال هذه الكتائب الباغية لعلمت أنّهم من قطّاع الطّرق وممن اشتُهر بالجُرم والفُحش والإفساد في الأرض، فتحصّل من هذا أنّ الدولة الإسلامية لا تُطلق التكفير عبثاً أو غلواً كما يزعم الجاهلون، وأنّ أبا محمد العدناني عندما أطلق التكفير للائتلاف لم يكن بذلك غالياً بل لم يقل إلا الحق والصدق، فما الذي ينكره أبو خالد السّوري على الدّولة

الإسـلامية؟!

فـإن كان ينكـر تكفيرهـا للائتـلاف والموالـين لهـم والعاملـين تحـت لوائهـم أو تكفيرهـا لمـن تـولّى المرتديـن مـن حـكّام العـرب، فحينئـذٍ الأولى بحالـه أن يتعلّـم عقيـدة أهـل السـنّة والجماعـة قبـل أن يتصـدر للنصـح والإرشـاد، وإن كان يزعـم أنّ الدولـة الإسـلامية تكفِّـر الطّوائـف الباغيـة الصائلـة عـلى دمـاء جنودهـا وأعـراض نسـائهم ممـن لم تثبـت عليهـم ردّة أو كفـر، فهـذا بهتـانٌ وإفـكٌ مُفـترى.

ولعـل قائـلاً يقـول: أليـس إطـلاق الدّولـة عـلى كلّ مـن قاتلهـا لقـبَ «**الصّحـوات**» هـو تكفـيرٌ صريـحٌ لجميعهـم دون التّفصيـل الـذي ذكـرت؟!

قلنـا لـه: لا نعلـم في كتاب الله ولا سنّة رسـول الله ﷺ إناطة الكفر بوصف الصّحـوات! بـل هـذه الكلمـة حادثـة ولا تفيـد تكفـيراً أبـداً، والمعتبر في التّكفـير هـو مـا أنـاط بـه الشـارع وصـف الكفـر، وليـس مـا اصطلـح عليـه النّـاس مـن الأوصـاف، والـشّرع رتّـب وصـف الكفـر عـلى مـن والى الصّليبـين والكافريـن أو حكـم بغـير شريعـة رب العالمـين، وكذلـك رتّـب وصـف البغـي والإفسـاد في الأرض عـلى مـن صـال عـلى الدّمـاء والأعـراض، أمـا لقـب الصحـوات، فقـد درج عنـد المعاصريـن إطلاقـه عـلى كلّ مـن قاتـل المجاهديـن، سـواءً أكان قتالـه ذلـك مـوالاةً للكافريـن أو بغيـاً عـلى المجاهديـن، حينئـذٍ امتنـع قولـك بـأن إطـلاق هـذا اللقـب يلـزم منـه تكفـير كلّ مـن رُمـي بـه، والله أعلـم.

قال أبو خالد: «**إن ما نسمعه اليوم من جرائم وممارسات خاطئة ترتكب تحت اسم الجهاد وإقامة دولة الإسلام وانتساباً لمشايخ الجهاد كالشيخ أسامة رحمه الله والشيخ أيمن الظواهري حفظه الله والشيخ عبد الله عزام رحمه الله والشيخ أبي مصعب السوري فك الله أسره والشيخ أبي مصعب الزرقاوي رحمه الله ممن أمضوا أعمارهم جهاداً في سبيل الله بعيد كل البعد عن المنهج السوي، فخبري لكم خبر الناصح الذي أمضى عمره مع هؤلاء الأكابر وعرفهم حق المعرفة فإنهم بريئون مما يُنسب لهم براءة الذئب من دم ابن يعقوب فلا يغرنكم تلبيس الملبسين ولا أخبار الكاذبين**» انتهى.

قلتُ: أما زعمُ أبي خالد السّوري انتساب المجاهدين إلى من ذكرهم، فعلى فضلهم وقدرهم ولكن المسلم لا ينتسب إلّا لدينه ولجماعة المسلمين ثم لكلِّ امرئٍ بعد ذلك ما قدّم فإن كان خيراً فخير وإن كان شرًّا فشر، وإطلاق الانتساب إلى رجلٍ من الرّجال مُشكلٌ، فالمؤمن الحقّ لا ينتسب إلّا للإسلام ولعموم المسلمين فلا فخر ولا عزَّ إلا به، ونحن لا نعلم أنّ الدّولة الإسلامية تنسب ما تصنع إلى أحدٍ، بل هي تنسب كل ما تعمل إلى فضل الله وتوفيقه أولاً وأخيراً ثم لما قدّموا وبذلوا في سبيل الله، ومع ذلك فإنّا لا نعلم لمن ذكرهم مخالفةً للدّولة الإسلامية أو مشاقّة لها، بل كلام أسامة بن لادن رحمه الله في مدح الدّولة الإسلامية مشهور، أما أبو مصعب رحمه الله فهو الذي أقام لبنات هذه الدّولة وسعى في بنائها ووافاه الأجل قبل أن يراها رحمه الله وغفر له، ثم هب أن هؤلاء الذين ذكرهم مخالفون للدّولة الإسلامية

في اجتهادهم أجمعين، فتالله إن ذلك ليس بضارِّهم شيئاً أبداً، وكلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك إلا نبينا عليه الصّلاة والسلام كما هو معلوم، والحقُّ قويٌّ بذاته وليس بمن قال به أو انتسب إليه حاشا كلام الله وسنّة رسوله.

نعم الضير كلُّ الضّير إن خالف المرء كلام الله ﷻ أو كلام رسوله ﷺ، أما إن خالف كلام البشر وآراء الرِّجال وأقوالهم واجتهاداتهم فليس ذلك له بضائر أبداً، وليس هو مما يُذم به المرء.

قال أبو خالد: «**إن إصرار جماعة دولة الإسلام في العراق والشام على معاملة المجاهدين الذين حرّروا البلاد وقدّموا الشّهداء على أنهم فصائل وهي الدّولة بخسٌ لحقِّ النّاس والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ وهذا مما أزّم الوضع وأدخل السّاحة في تعقيدات كانت في غنى عنها ولا سبيل للحل والخروج من الأزمة إلا باعتراف كلٍّ بحجمه الحقيقي والعودة للحل القرآني ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ وتهديدكم بالقول إمّا نبيد أو نُباد أو باستخدام الكيماوي إن وُجد حسب قولكم، ليس من الإسلام في شيء**» انتهى.

قلتُ: كلامه ههنا حوى جهلاً وتصورًا فاسداً لحقيقة الأمر في الشّام، فالرّجل أوحى بكلامه أن اسم الدّولة الإسلامية هو ما أشعل الصّراع وأن الرّجوع عن هذا الاسم هو ما يُطفئ نار الصِّراع، وهذه سماجة وسذاجة وتضليل في الوصف، بل أصلُ الصِّراع هو بين المسلمين وبين من يوالي

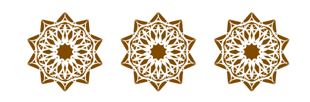
المرتدين، الصراع بين من يريدون أن يحكّموا شرع الله وبين الذين يبغونها دولة ديمقراطية كفرية، الصّراع بين المؤمنين الصّادقين وبين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، فإذا لقوا الدّولة الإسلامية أظهروا الدّيانة والصّلاح، وإذا خلا بعضهم لبعض عضوا عليهم الأنامل من الغيظ، ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ والصّراع بين المجاهدين المرابطين وبين الذين إذا لقوا الدّولة الإسلامية قالوا: نريد أن نحكِّم شرع الله، ثم إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا نريد دولةً ديمقراطية إنّما نحن مستهزئون، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، والصّراع بين المسلمين وبين الطائفة الباغية الصائلة على دماء المسلمين وأعراضهم، فهذه هي حقيقة الصّراع حقًّا وصدقاً، وكلّ ما سوى ذلك فهو تصوّرٌ للشيء على خلاف حقيقته، وإطفاء نارُ الصِّراع يكون بترك المرتدين لردّتهم وبانتهاء البغاة الصائلين عن بغيهم وفيئهم إلى الله، أمّا استدلاله بقول الله ﷻ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ فهو استدلال باطلٌ لا وجه له، نعم شورى المؤمنين تكون بينهم ولا يدخل فيهم الطائفون السائحون على سفارات الكافرين والمرتدين، شورى المؤمنين تكون بينهم ولا يدخل فيهم المتنعمون بأموال السُّحت من شيوخ السّلاطين وملوك الطّوائف في الجزيرة، شورى المؤمنين تكون بينهم ولا يدخل فيهم «**المُنسِّقون**» مع استخبارات الكافرين والمرتدين، نعم فبمثل هذا يصحّ الاستدلال والاستشهاد أمّا مشاورة المُتردية والنطيحة وكل مشبوهٍ أو فاسد

العقيدة فهو من السَّفه والحمق وليس هو من المشاورة التي أمر الله بها في شيء، هذا ما تيسّر في نقض كلام أبي خالد، وقد كتبتُ ذلك على عجل ردّاً على عدوانه وبغيه على الدّولة الإسلامية، وقد قضيت العجب من حال أبي خالد السّوري! يرى الكتائب السالبة الناهبة الباغية ولا يتقدم في نصحها على الملأ بشطر كلمة، بل يرى كتائب المرتدين الموالين للكافرين فيصرُّ مستكبراً كأن لم يراها!

أما الدَّولة الإسلامية فعينه بها بصيرة، ويطيب له النُّصح والإرشاد والإشفاق على الدّولة الإسلامية فقط! ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾.

كل ذلك يدلّ على حال الرّجل وخلّوه من الإنصاف، والنّاظر في كلامه يحسب أن أصل الدّاء في الشّام هو وجود الدّولة الإسلامية، أين أولئك السارقون والبُغاة من نصحه؟! أم أين الديمقراطيين الكُفّار الذين يبغونها دولة كفرية من نصحه؟! أين أولئك الذين يوالون المرتدين جهاراً نهاراً من نصحه؟!

فإن كان ناصحاً وللحق طالباً فليجهد نفسه في نصح هؤلاء، فإنّ بلاء الشّام اليوم هو بسببهم وليس بسبب الدّولة الإسلامية كما يزعم، وهذا آخر المقصود والله أعلم.





وقفـــــات

مع وقفات إياد قنيبي



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد صدرت كلمة لإيادٍ قنيبي الموسومة بـ «**وقفات مع الشيخ العدناني**» وقبل الشروع في نقض كلامه، لا بد من ذكر مقدمتين اثنتين:

المقدمة الأولى: في ذكر بعض النصوص التي كانت محلاً لوقفات إيادٍ:

وأولى هذه النصوص هي ما قاله القائد أبي محمدٍ العدناني -حفظه الله وثبّت جنانه وحجّته- في كلمته الموسومة بـ «**لن يضروكم إلا أذىً**»: «**إن مشروعنا هذا يقابله مشروعان؛ الأول: مشروع دولة مدنية ديمقراطية، مشروع علماني تدعمه جميع ملل الكفر قاطبة على تضارب مصالحها واختلاف مناهجها**» انتهى نصُّ كلامه.

ثم قال: «**وأما المشروع الثاني فمشروع دولة محلية وطنية تسمى إسلامية، تدعمها أموال وفتاوى علماء آل سلول وحكومات الخليج، وتهندسُ مشروعَها المخابراتُ، ولا ضير أن تكون حكومتها طويلة اللحى قصيرة الثوب، حكومة تسالم اليهود وتحمي الحدود**» انتهى نص كلامه.

فقد حَصَر أبو محمدٍ المشاريع في ثلاث:

فأولها: مشروع الدولة الإسلامة.

وثانيها: مشروع علماني.

وثالثها: مشروع دولة وطنية تُسمى -زوراً وبهتاناً- إسلامية.

فأما المشروع الأول فقد رفع أبو بكرٍ نصره الله وجنده الحرج والإصر على المجاهدين في الشام والعراق فأعلنوها صريحة أميراً ودولة ودعوا للبيعة وهذا واجبٌ عليهم بالإجماع الذي تقرر في وجوب نصب إمامٍ للمسلمين، فلا يجوز الحيدةَ عن ذلك بل يجب إعلان أميرٍ للمؤمنين ويجب على الناس بيعةُ هذا الأمير الذي انتصب ونصّبه كثيرٌ من أهل الحل والعقد في العراق والشام، كيف وبلدان المسلمين لا وجود فيها لإمامٍ شرعي منذ زمنٍ؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا حجةَ لمن زعم أن إعلان الدولة فيه مفاسد عظيمة فإن هذا بهتان مدحوض ولا يقول به عاقل، فإن المصلحة كل المصلحة هو في اتباع الإجماع المنقول في ذلك والمفسدة كل المفسدة هو بالنكوص عن ذلك الإجماع ورميه وراء المجاهدين ظِهْرياً، وقد سبق أن رددت على طرفٍ كبير من سامج قول من رفض الإعلان في ردي على أبي الوليد خالدٌ الآغا، وليس هذا المشروع خاصاً بأبي بكر وجنده بل هو مشروع كثيرٍ ممن نحسبهم على خير في العراق والشام ولكنهم تأخروا عن البيعة لاعتبارات فاسدة اعتبروها وأعانهم عليها قومٌ آخرون، وأصحاب هذا المشروع لا ينحصرون في الدولة فقد تجد في جبهة النصرة -ردهم الله إلى الحق- وفي أحرار الشام من يحمل نفس هذا المشروع[1]، والقائدُ أبو محمدٍ العدناني لم يحصر هذا

---

(١) ملاحظة من المؤسسة: هذا الكلام قديم قبل وقوع جبهة النصرة وأحرار الشام في الردة.

المشروع في دولته، ويدل على ذلك صدر كلامه في الكلمة حين أكّد بأن الدولة لا تزعم أنها الطائفة المنصورة بل وأكّد ذلك حين دعى جميع قوّاد الكتائب وجنودها إلى مبايعة الدولة وأن ذلك مشروعهم وسيأتي هذا النص بتمامه، فهذا هو صريح كلامه وهو مهمٌ لما يُستقبل في نقض ما قاله إياد قنيبي.

وأما المشروع الثاني فهو مشروع الدنيويين المنافقين الذين يُسمون -زوراً وبهتاناً - بالعلمانيين - والعلم منهم ومن أشباههم براء - فهؤلاء مع ثلةٍ ممن ينتسب للإسلام كالإخوان هم أصحاب هذا المشروع وأهله وذلك بصريحِ كلامهم إذ صرحوا بأنهم يريدون دولة مدنية، وكلمة مدنية لديهم مرادفة لليبرالية والعلمانية ولا شك في ذلك وإن زعم زاعمٌ بأنها تعني غير ذلك، وهؤلاء إن سلموا من الردة فلن يسلموا من الفسق وبسط هذا له محلٌ آخر.

وأما المشروع الأخير فهو مشروع دولة وطنية تُسمى زوراً وبهتاناً إسلامية وأصحاب هذا المشروع معروفون ولو شئت لسميت منهم أسماء، وقد لُدغ المسلمون منهم أكثر من مرة وفي أكثر من ساحة قتال، فدونك أرض العراق فإنهم كانوا يُظهرون للناس أنهم مجاهدون يريدون دولة إسلامية ويقاتلون الصليبين ثم لم يلبثوا أن أسفروا عن وجههم الكالح وظهرت ردةُ بعضهم في العراق فكانوا من ركائز ما يُسمى بالصحوات،

فالمُؤمّل من القائمين على الجهاد في العراق والشام اليوم وعلى رأسهم أمير المؤمنين وجنده أن يتنبهوا لأمثال هؤلاء ولا يُلدغوا من الجحر مرتين، فقد جربنا سمَّهم في العراق وكان زُعافاً.

ويوشك هؤلاء إن لم يُؤخذ على أيدي سفهائهم أن يذهبوا بجهاد الشام إلى محلٍّ لا يُرضي الله ولا رسوله، واعتبر ذلك في أرض العراق، وهم أخبثُ أصحاب هؤلاء المشاريع، ووجه خبثهم أن أصحاب الدولة المدنية واضحون وصريحون ويعرفون ما يريدون ويجاهرون -بوقاحةٍ- أنهم يريدون دولة مدنية، أما هؤلاء فهم يُظهرون لإخوان العقيدة أنهم يريدون دولة إسلامية رجاء أن يأمونا ويُبطنون غير ذلك رجاء أن يأمنوا أولياء نعمتهم الطواغيت مصداق قول الله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ وحسب أمثال هؤلاء أن لا تكون فتنةٌ فعموا ثم عموا وصمّوا كثيراً، ويحلفون بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم وما هم معكم وإن هم إلا يكذبون.

ومثل هؤلاء هو ما قال ربنا ﷻ في كتابه: ﴿إِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

فهذا هو التفسير الكامل الصحيح لكلام القائدِ أبي محمدٍ العدناني.

أما النص الثاني فهو قوله حفظه الله في معرض الرد على شبهة عدم

مشاورة الكتائب الأخرى: «**ثم ما كان لنا أن نشاور مِن الفصائل مَن يخالفنا المنهج والمشروع، ويعمل ضدنا في الخفاء والعلن، أو مَن يجتمع متآمراً مع المخابرات علينا، بل ويوقّع على قتالنا**» انتهى نص كلامه.

فالذين لم تشاورهم الدولة على صنفين:

صنفٌ يخالفهم المنهج والمشروع، ويعملون ضد الدولة في الخفاء والعلن.

وصنف آخر يجتمع متآمراً مع المخابرات على الدولة ويوقّع على قتالهم.

ووجه هذا التصنيف هو تعقيب العدناني على هذه الأصناف بحرف «**أو**» وهذا الحرف يفيد التخيير وهو دالٌّ دلالة صريحة على هذا التقسيم.

فأما الصنف الأول وهؤلاء موجودون يقيناً وبعضهم ممن يُسمي نفسه بالإسلام، فهم واضحون وقد تبيّن حقد بعض كبرائهم وقادتهم في برنامج التغريد على لسان قادتهم الذين ما انفكوا يطعنون في الدولة وقيامها في كل شاردةٍ وواردة، وهؤلاء معلومون ولا يجهل فعالهم في التوتير أحد البتّة، وهؤلاء لا يدخلون في الصنف الثاني البتّة لما قررنا لك، فلم يثبت أنهم تآمروا مع المخابرات على الدولة كما هو حال الصنف الثاني الذين سنذكرهم، فهذا واضح ومهم لما يُستقبل في نقض وقفات إيادٍ، وأما الصنف الآخر وهو من يتآمر مع مخابرات الأعداء على الدولة، وهؤلاء وجودهم أظهر من أن يُذكر وقد اشتهر مقطعٌ مرئيٌ يدلُّ على ذلك وشهد به عدول، وإنكار وجود هذا الصنف هو من المحال، فلا زال أعداء الله

يمكـرون بالمسـلمين وبالدولـة خصوصـاً، ولا أحـد يزعـم أن كل مـن قاتـل بشـار فهـو مبَرّأٌ مـن الوقـوع في ذلـك، فدونكـم جهـاد أهـل العـراق واسـتفيدوا منـه ولا تكونـوا أولّ كافـرٍ بـه، والله المسـتعان، فهـذان صنفـان ذكرهما العدنـاني في كلامهـا ووجـب التنبيـه عـلى التفريـق بينهـا فـالأولى مخالفـةً في المنهـج، والأخـرى قـد جمعـت إلى ذلـك التآمـر مـع المخابـرات، وهـذا التفريـق مفيـدٌ لمـا يُسـتقبل.

أمـا النـص الأخـير فهـو قـولُ أبي محمـدٍ العدنـاني: «**ندعوكـم قـادة وجنـوداً، جماعـات وأفـراداً أن تسرعـوا بالالتحـاق بمـشروع الدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام؛ فـإن المـشروع مشروعكـم، وإن مجيئكـم أتقـى لربكـم وأقـوى لجهادكـم وأغيـظ لعدوكـم، قـال الله تعـالى: ﴿وَاعْتَصِمُـوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًـا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ هلمـوا فإنـا لا نشـك أبـداً أنـه مَـن كان منكـم فيـه خـير: فسـيأتي الله بـه ولـو بعـد حـين، وتفكـروا بمـن يلتحـق بصفـوف الدولـة كل يـوم جماعـات وفـرادى: أليسـوا هـم مـن خيـار الفصائـل وخِيـار إخوانكـم؟**» انتهـى نـص كلامـه.

فهـذه دعـوة مـن القائـد حفظـه الله لهـذه الكتائـب والجنـود إلى الدولـة وأن ذلـك مشروعهـم، وهـذا يـدلُّ عـلى حرصـه حفظـه الله عـلى الخـير وعـلى وحـدة الصـف، ولا نشـك أن وحـدة الصـف أتقـى للـرب وأقـوى للجهـاد وأغيـظ للعـدو، ووحـدة الصـف مـن عمـوم قولـه تعـالى: ﴿وَاعْتَصِمُـوا بِحَبْـلِ اللَّهِ جَمِيعًـا وَلَا تَفَرَّقُـوا﴾ وليـس مقصـود أبي محمـدٍ في ذكـر الآيـة أن الدولـة

الإسلامية هي المقصود في هذه الآية -كما زعم إيادٌ قنيبي- بل مقصوده أن وحدة الصف هي من عموم تفسير حبل الله، وليس تفسير الحبل في هذه الآية مخصوص بالقرآن ولم يزعم أحدٌ ممن ذكر هذا التفسير بأنها مخصوصةٌ به بل يعقبون بأن مثل هذه التفاسير تُسمى عند أهل العلم باختلاف التنوع لا التضاد بمعنى أن القرآن من حبل الله وكذلك الصلاة من حبل الله والصوم وغيره من العبادات، وكذلك وحدة الصف من حبل الله، وقد بسط أبو العباس ابن تيمية الكلام على اختلاف التنوع والتضاد في كتابه مقدمةٌ في أصول التفسير.

ونظير تفسير الحبل في هذه الآية هو قوله ﷻ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فقد اختلف كلام أهل العلم في تفسير الصراط في هذه الآية، فمن قائلٍ بأن الصراط هو الكتاب وغير ذلك من الاختلاف الذي يُسمى عند أهل العلم باختلاف التنوع لا التضاد، وهذا مهمٌ لما يُستقبل.

أما قوله بأن الدولة لا تشك بأن من كان فيه خيراً فسيأتي به الله ولو بعد حين، وهذا لا نشك فيه نحن كذلك، فإن من كان فيه خيراً فليحرص على جمع الكلمة ووحدة الصف ولا يتعذر بأعذار هي حجة عليه لا له كأن الدولة لم تشاور أحداً ونحو ذلك، فليست المشاورة شرطاً في تحقق الإمارة بالاتفاق الذي نقله النووي، وهذا التحقيق كسابقيه مهمٌ لما يُستقبل.

المقدمة الثانية في إبطال أمرٍ أكثر منه في وقفاته:

وهـو وصفـه للدولـة الإسـلامية بأنهـا «**جماعـة**» فيقـول: «**جماعـة الدولـة**» وهـذا تعريـضٌ قبيحٌ منه ومن غـيره بالدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام، ومفهـوم كلامـه هـذا أن الدولـة قـد اسـتأثرت بالأمـر، وهـو مـا تلوكـه بعـض ألسـن ثعالـب الجهـاد وضباعـه، وعليـه أن يتجنـب ذلـك وأن يكفّ عـن وصفهـا بـ «**جماعـة الدولـة**» فيصـف الـشيء عـلى مـا هـو بـه في الخـارج، وهـي دولـة إن شـاء الله وإن احمـرت أنـوفُ بعضهـم، ونظـير هـذا مـا وقـع فيـه بعـض الثعالـب في العـراق حـين سـموا الدولـة «**تنظيـم الدولـة**» وقبلهـم الجيـش الإسـلامي سماهم بذلـك وهـو شـيخهم الأول في هـذا الوصـف والافـتراء، فحينئذٍ وجـب اطّـراح هـذا الوصـف والاقتصـار عـلى مـا ارتضـوه بالدولـة الإسـلامية، ومـن يُـصر عـلى نعتهـا بجماعـة الدولـة فهـو داخـلٌ في عمـوم الغيبـة التـي عرّفهـا رسـول الله ﷺ بقولـه: «**ذكـرك أخـاك بـما يكـره**» ونحـن نعلـم يقينـاً أن ذلـك ممـا تكرهـه الدولـة، والله المسـتعان، وهـذا أوان الـشروع في نقـض مـا ذكـر في وقفاتـه فأقـول:

قـد ابتـدأ في وقفاتـه بذكـر بعـض الأشـياء التـي لا حاجـة إلى ذكرهـا هـا هنـا، ثـم أردف ذلـك بوقفاتـه عـلى القائـدِ أبي محمـدٍ العدنـاني، والأصـل الـذي بنـى عليـه هـذه الوقفـات هـو قولـه: «**لكـن مـا نتمنـى أن يعيـد الشـيخ النظـر فيـه هـو الإسـقاطات والتطبيقـات العمليـة لهـذه القواعـد، ففي الخطـاب عبارات مُشـعرةٌ بحـصر الحـقِّ في جماعـة الدولـة منهـا قـول الشـيخ ثـم ذكـر النـص الـذي ذكرتـه في المقدمـة الأولى في النـص الأول، ثـم قـال معقبـاً عـلى مـشروع الدولـة الوطنيـة**

التي تُسمى بالإسلامية: «ومن هنا قد يُفهم بأن الشيخ يختزل كل الفصائل المجاهدة الأخرى غير الدولة أو على الأقل من يعلن منها أن له مشروعاً، يختزلها في بوتقةٍ واحدة، إذ لم يقابل مشروع الدولة إلا هذا المشروع الوطني» انتهى نص كلام إياد، وهذا هو الأصل الذي بُني عليه سائر كلامه وإن رددنا هذا الأصل ونقضناه صار كلامه كسرابٍ بقيعة يحسبه الظمآن ماءً، وأقول مستعيناً بالله في رد أصله هذا:

سبق أن ذكرت نص كلام أبي محمد العدناني وأنه قسم المشاريع إلى ثلاثة، وسبق أن بيّنا أن أبا محمدٍ لم يحصر المشروع الأول في الدولة الإسلامية وليس في كلامه ما يدلّ على الحصر، وأنه قد يوجد من الكتائب الأخرى من هو مؤيدٌ لمشروع الدولة الإسلامية ولكن اشتبه عليه الأمر وأحجم عن تقديم البيعة وهؤلاء هم الغالب في جبهة النصرة وأحرار الشام وغيرهم وهم يعدون في المشروع الأول الذي ذكره العدناني حفظه الله، وإيادٌ قد زعم بأن هذا الكلام يُشعر بأن باقي الفصائل في بوتقة واحدة، وهذا الكلام باطل لما قررناه، بل سنزيده من البيان بنصِّ كلام أبي محمدٍ العدناني حفظه الله فقد قال في كلمته: **«ومن أعظم وأقبح ما يُفتَرى علينا ونُتَّهَمُ به أن الدولة تجبر الناس على بيعتها، وتزعم أنها حصراً الطائفة المنصورة، والأقبح من ذلك أنها تعتبر من يخالفها الرأيَ مِنَ الجماعاتِ وَالفصائلِ أو مَن يأبى مبايعتَها أو لا يرى المصلحة في وجودها أنه أصبحَ مِنَ الأعداءِ ومن الصحوات حلالَ الدم، ولا بد من التعامل معه بطريقة التعامل مع الصحوات، نعوذ بالله من**

هـذه الافـتراءات!، أو أن نعـادي أيـة جماعـة أو فئـة أو كتيبـة لمجـرد أنهـا تخالفنـا الـرأي، أو لمجـرد أنهـا تأبـى مبايعـة الدولـة بـل إن سياسـة الدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام في هـذه المرحلـة هـي نـصرة المظلومـين، ودفـع العـدو الصائـل، والكـف عمـن كـف عنهـا» انتهـى نـص كلامـه.

وهـذا الـكلام صريـحٌ في ردّ مـا استشـعره إيـادٌ قنيبـي، فهـا هـو قـد صرّح بأنهـم لا يزعمـون أنهـم الطائفـة المنصـورة حـصراً واختـزالاً، فوجـب حينئـذٍ اطّـراح مـا استُشـعر مـن كلام أبي محمـدٍ العدنـاني والأخـذ بالواضـح البيِّن مـن كلامـه، والمسـلمُ مأمـورٌ بإحسـان الظـن بأخيـه وأن يبحـث لـه عـن عـذرٍ إن وقـع في خطـأٍ موهـمٌ ولم يتضـح ذلـك الخطـأ، فـما بالـك إن كان هـذا الخطـأ لا وجـود لـه وإنـما هـي مُستشـعرات في النفـس ويوجـد في صريـح الـكلام مـا ينقـض هـذه المستشـعرات، ولا بـد عـلى المـرء أن يُحسـن الظـن بأخيـه لا أن يستشـعر أمـراً ثـم يرمـي بـه بريئـاً، وعـلى المـرء أن يأخـذ بالصريـح الواضـح الفاصـح وأن يتنكـب المُستشـعر ونحـوه مـن التخـرص الـذي لا يقـدم ولا يؤخـر، ومـن حـرص عـلى المُستشـعرات وتنكـب للواضحـات البينـات فهـو مريـض القلـب وصاحبـه ذو هـوى والعيـاذ بـالله، عـلى أن إيـاداً قـد نقـض استشـعاره هـذا في آخـر كلمتـه عندمـا مـدح العدنـاني عـلى دعوتـه المجاهديـن للانضـمام للدولـة وأنـه اعتبرهـم مجاهديـن صادقـين، فهـذا القـول منـه كافٍ في نقـض استشـعاره هـذا، وإن تعجبـوا فاعجبـوا لرجـلٍ ينقـض كلامـه بنفسـه ويستشـعر شـيئاً ثـم يقـول بخلافـه، فهـذا تخبـط في كلمتـه يـدل عـلى سـوء مقصـد.

أما قـولُ إيـادٍ معلقـاً عـلى قـول العدنـاني كـما نقلنـاه في النـص الثـاني مـن المقدمـة «**جماعـة الدولـة لم تسـتشر أحـداً إذاً فهـل الفصائـل الأخـرى كلهـا ينطبق عليهـا، أنهـا إمـا تعمـل ضـد الدولـة في الخفـاء والعلـن، أو تجتمـع مـع المخابـرات لتتآمـر عليهـا، مـا أظـن الشـيخ حفظـه الله قصـد ذلـك**» انتهـى كلامـه.

قلـت: سـبحان الله وهـل في ذلـك شـك، فقـد شـاورت الدولـة مـن كان عـلى منهجهـا كجيـش المجاهديـن والأنصار وغـيره من الكتائـب التي بـادرت بالبيعة ولم تتعـذر بالباهـت مـن الحجـج، وأمـا التـي لم تشـاورها الدولـة فقـد ذكرتهـا سـابقاً بـما لا مزيـد عليـه هـا هنـا، وكان الـواجب عليـه أن يـرد عـلى كلام بعـض القيـادات في الجماعـات الأخـرى التـي تلمـز الدولـة في كثـيرٍ مـن تغريداتهـم عـلى التويـتر غمـزاً صريحـاً بالاسـم، وجمـاع القـول أن مـا قالـه العدنـاني حـق في الأصنـاف التـي لم تشـاورها الدولـة وهـي:

إمـا مـن يخالـف في المشروع ويعمـل بضدهـا في الخفـاء والعلـن، أو مـن تآمـر عـلى الدولـة ووقـع عـلى مقاتلتهـا، وليـس هنـاك صنـفٌ غـير هذيـن الصنفـين لم تشـاورهم الدولـة، أمـا الذيـن شـاورتهم الدولـة ولم يقبلـوا فليسـوا داخلـين في هـذه الأصنـاف ولا يجـب أن يُفهـم قـول العدنـاني كذلـك، والحمـد لله.

أمـا قولـه تعليقـاً عـلى قـول العدنـاني في النـص الثالـث الـذي أوردتـه في المقدمـة: «**فنقـول للشـيخ ليسـت الآيـة دليـلاً عـلى مـا ذُكـر فحبـل الله قرآنـه تعـالى وإنـما اختـلاف الدولـة مـع كثـير مـن الفصائـل إنـما هـو في فهـم القـرآن، فـلا**

نجعل محلَّ النزاع شاهداً فالله تعالى ما قال واعتصموا بحبل دولة العراق والشام» انتهى نص كلامه.

قلت: إن من أصول التفسير المعلومة عند أهله المعاينين له، هو أن بعض اختلافات المفسرين تكون من جنس التنوع لا التضاد، ومثل هذا تفسير حبل الله الوارد في القرآن وقد بسطنا ذلك في المقدمة الأولى عند ذكر النص الثالث، وصنيع إيادٍ ها هنا هو صنيع الجاهل الغُمر الذي لا يفقه أصول التفسير فيخبط خبط عشواء ويحسب أنه على حق، فإن أهل العلم إذا ذكروا فرداً من أفراد الاعتصام بحبل الله لا يقصدوا بذلك أن غيره لا يدخل فيه، وبيان ذلك أن مقصود العدناني في إيراده الآية أن اجتماع الكلمة هي من الاعتصام بحبل الله وهذا حقٌّ لا نعلم أحداً خالف فيه، فإن اختلاف أهل العلم في الاعتصام بحبل الله ليس هو من جنس التضاد، بل هو من جنس التنوع وقد اختلفت عباراتهم لاختلاف اعتباراتهم، وهذا يعلمه كل طالبٍ للعلم ولو كان مبتدئاً فيه، ولكن إياداً حاول أن يُلحد في معنى كلام العدناني ويصرفه إلى معنى لم يخطر على بال أبي محمدٍ قطعاً، وهذا المعنى هو أن أبا محمدٍ يقصد من ذكر الآية أن الاعتصام بحبل الله معناه الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام، وهذا صريح كلام إيادٍ ها هنا وهو أمرٌ قبيح ومغالطة في اللفظ تدل على سوء طوية، فالقائل لذلك أحد أمرين لا ثالث لهما:

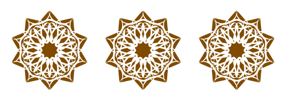
إمـا أن يكـون جاهـلاً بأصـول التفسـير وقواعـده ومنهـا اختـلاف التنـوع والتضـاد في التفسـير، وحينئذٍ لا يحق لـه التحـدث في مثل هـذه الأمـور ابتداءً وأن يبـدئ ويعيـد فيهـا، فمـن كان هـذا حالـه فليرفـع الجهـل عـن نفسـه أولاً ثـم ليقـوِّم غـيره إن أحـب.

وإمـا أن يعـرف هـذه القاعـدة ويكـون حينئـذٍ صاحـب قصـدٍ ليس بالسـليم إذ أَوّل كلام العدنـاني بأمـرٍ لا يقصـده العدنـاني قطعـاً وذلـك مـن الظلـم العظيـم وعليـه أن يتـق الله سـبحانه في ذلـك.

أمـا قـول إيـادٍ تعليقـاً عـلى قـول العدنـاني في النـص الأخـير الـذي نقلتـه في المقدمـة: «**فهـل يلـزم مـن ذلـك أن مـن لم ينضـم للدولـة بعـد ذلـك فـلا خـير فيـه**» انتهـى كلامـه.

قلـت: سـبق أن قلـت في النـص الثالـث أن مقصـود القائـدِ أبي محمـدٍ العدناني مـن قولـه هـو أن مـن لم يحـرص عـلى وحـدة الصـف فـلا خـير فيـه، وهـذا حـقٌّ ولا نختلـف فيـه، فمـن الـذي يزعـم أن الوحـدة ليسـت مطلوبـة؟ ومـا الـذي سيضرهم إن أعلنـوا الانضـمام للدولـة؟ بـل في ذلـك تحصيـلٌ لمصلحـة عظيمـة وهـي وحـدة الصـف ومـن لم يحـرص عـلى هـذ الأصـل وهـو وحـدة الصـف فـلا خـير فيـه، أمـا محاولـة الإلحـاد في النـص والميـل بـه إلى معنـىً لا يقصـده العدنـاني قطعـاً، فهـذا كـما سـبق مـن سـوء الظـن بالمسـلم، وهـذه آخـر الوقفـات مـع وقفـات إيـادٍ، وأسـأل الله أن يلهمنـي الرشـد وأن يعلمنـي مـا ينفعنـي وينفعنـي

بما علمني، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





وقفات

مع كلمة الظواهري

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فالحمدُ لله المانح في عِزِّ المِحن، المُيسِّر في وقت العُسر، نحمده سبحانه حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، نحمده سبحانه آناء الليل وأطراف النَّهار على ما منَّ به علينا من آلاء ونِعم ما لنا فيها من يدٍ وما هي إلا محضُ فضل الله!، الصُّبح لا يأتي إلا بعد أن يشتد حلك اللَّيل!

ففي الليل لا يُزيِّل المرء بين الخيطِ الأبيض من الخيط الأسود! فإذا تنفَّس الصُّبح أدرك البَصير الفرق بين الأسود المرباد وبين الأبيض الأمهق وزيَّل بينهما تزييلاً لا يُشكل عليه بعد! اعلموا رحمكم الله أنَّه قد جمعني قبل أكثر من سنةٍ من الآن مجلسٌ مع أحدِ الأحبَّة وقد كان ذلك قبل الانشقاق الحاصل في الشّام اليوم وقبل أن يُعلن أحدٌ تمدَّد الدَّولة إلى الشَّام، وقد كُنّا نتكلّم في مسألةٍ من مسائل الدِّين وهي إعذار المشركين الجاهلين أو المتأوّلين وعدم تسميتهم بالمشركين وبيان ضلالُ المبتدعةِ المُرجئة في هذه المسألة!

فجرَّنا الحديث إلى الكلام في مُعتقد أيمنِ الظَّواهري، وقد كان صاحبي ذلك يُبجِّله تبجيلاً قبيحاً وكُنت أُنكر عليه ذلك، وأقسمت له حينها أنَّه سيأتي يومٌ تحصلُ فيه نُفرةٌ بين الظَّواهري وأمير المؤمنين أبي بكر وجنوده حفظهم الله، فهاج صاحبي وماج ولولا فضلُ الله ونعمته علينا لكنَّا حينها بين ضاربٍ ومضروبٍ! ولكنَّ الله سلَّم! ولم تنسلخ سنةٌ كاملةٌ حتى جاء

صاحبي هذا وأقرَّ لي بالحقّ وبما قد أنكره عليَّ من قبل!

وتلك شيمةُ المنصفين يرجعون عن غيِّهم إذا استيقنوا! فالحمدُ لله أولاً وآخراً، ولستُ ممن يفرح بخلافٍ أو نفرةٍ حاصلةٍ بين المسلمين!

ولكنَّني أفرحَ إذا عملَ كلِّ امرئٍ بمُقتضى اعتقاده؛ لأنَّ ذلك أدعى لعرفان أهل الحق والباطل والتَّزييل بينهما، فأنا بفضلِ الله لم أكن أعجبُ مما حصل اليوم، ولكن عجبي هو من سبب تأخّر إظهار هذا الأمر سنةً كاملةً!، وقد كنتُ أُنكر على من يزعم اتّفاق أمير المؤمنين مع الظّواهري في جميع مسائل المُعتقد! لعلمي بقول الثَّاني في المُشركين الرَّافضة وغيرهم ممن ينتسب للإسلام وإعذاره لهم خلافاً لعقيدة أهل السنّة والجماعة، واليوم بان الأمر وظهر، وتلك والله من فضائل الشَّام! وقبل الشُّروع في ردِّ ما جاء في كلمته لا بدَّ من تبيين أمورٍ:

فأولها: أن لا يُشغِّب عليَّ مشغِّبٌ جهول قائلاً: لماذا تطعن في الظَّواهري؟!

أو الظَّواهري جاهد عشرات السَّنين وأنت لا تزال نُطفةً في ظهر أبيك! فكلُّ ذلك من الجهل والتَّعصّب للباطل، فالظَّواهري بشرٌ كغيره يُصيب ويُخطئ ولم يأخذ هو ولا غيره عهداً من الله أن لا يُخطؤوا! وليس من الطَّعن تبيانُ الحقِّ من الباطل وتبيانُ وجه الخطأ ومكمن العطن! وكونُ الرَّجل قد جاهد عشرات السِّنين فهذا أمرٌ نعرفه ولا ننكره، بل لو جاهد ألف ألف سنةٍ ثم جاء بباطل لما جاز لعارفٍ بباطله قادرٍ على ردِّه وإزهاق

باطله بالحق أن يُسكت عنه أبداً!

وذلك إجماعٌ لا يُخالف فيه أحدٌ إلا المُتعصَّبة فإنَّهم يوافقونه بقولهم ويخالفونه بفعالهم!

وثانيها: أنَّه قد استبان لكلِّ امرئٍ اليوم صدقَ قولِ أمير المؤمنين في كلمته حين قال: «**وإنهما والله الفسطاطان**» انتهى.

فاليوم في الشَّام فسطاطان:

فسطاطُ كفرٍ ونفاقٍ لا إيمان فيه قد اجتمعت فيه الأحزاب مواليةً الصَّليبين والمرتدين مقاتلةً من يليها من المسلمين، وفسطاطُ إيمانٍ لا نفاق ولا كفر فيه قد اجتمع فيه الموحدون وأجمعوا أمرهم على محاربة المرتدين واستئصالهم عن بكرةِ أبيهم! وليس بين هذين الفسطاطين إلا من خذل المسلمين! ومن ظنَّ أن الأمر مُتعلقٌ باسم الدَّولة أو أنَّه مُتعلق باسم أمير المؤمنين فقد أخطأ!، فمُتعلَّق الأمرِ هو حربٌ بين أهل الإسلام وبين أهل الرَّدة، لا نشكُّ في ذلك أبداً، ولن يغلبَ أحفادُ النُّمري والتَّميمي أحفادَ السَّاعاتي بإذن الله! والله خيرٌ ناصراً وهو أحكم الحاكمين!

ومعلومٌ أنَّ ما تُسمَّى زوراً وبُهتاناً بالجبهة الإسلامية قد تولَّت هي وخُدنائها من الائتلاف الكفري الشِّركي حرب الدَّولة الإسلامية والتَّشريد بمجاهديها بل واغتصاب بعض زوجات المجاهدين ونسائهم ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهي بصنيعها هذا لا خلاف في الحكم بأنَّها طائفةُ ردَّة تُقاتل

حتّى تتوب إلى الله أو تُفنى كما صنع أبو بكر رضي الله عنه، ولا تضمن الدَّولة من كان في مقرَّات المُرتدين وقُتل عرضاً لا قصداً -لو سلَّمنا بأنَّ جنود الدَّولة من قتلوا أبا خالد- فاللُّوم لا يكون على من قاتلهم واستهدف مقرَّاتهم، وإنَّما اللُّوم يكون على من جنح إلى مُعسكرهم وقعد في مقرَّاتهم!

وثالثها: أن يُقال: إذا لم يكن لكم بُدٌّ من رثاء أبي خالد! فما بالكم سكتم عن رِثاء مسعر الحرب أبي بكر العراقي تقبَّله الله في الشُّهداء؟! أم أنَّ دماء المسلمين تتجزَّأ وتتبعَّض؟! فيُرثى من يميل إلينا أمَّا من قُتل من معسكر الجهل والهوى والظُّلم فلا نرثيه ولا نرفع به رأساً! وذلك تحزُّب واضحٌ والعياذ بالله، مع أنَّ الجبهة الإسلامية قد اعترفت بقتلها للهزبر أبي بكر رحمه الله ومن يُنازع في ذلك فهو جاهلٌ لا يعرفُ من واقعِ الشَّام شيئاً! والمرءُ لا يعدِل بأبي بكر رحمه الله أحداً! ولو بألفٍ ألف كمثل أبي خالد! إن قلتم: أبو بكر خارجيٌّ بعثيٌّ ذو فتنة وقتله أحبُّ إلينا من بقائه، فقد كان غُصَّة وحنظلةً في حلوقنا!

قلنا لكم: لَرجلٌ بعثيٌّ قد تابَ وأناب خيرٌ وأحبُّ إلى الله من كثيرٍ من أهل الضَّلال والنُّكوص ولو اغبرَّت أقدامهم في الجهاد! سلَّمنا لكم جدلاً وتنزُّلاً -وهيهات لذلك- بأنَّه بعثي وقتله أولى، فما بالُ مئات المُهاجرين قد سكتُّم عن إنكار مقتلهم ولا رثائهم؟! فما بالُ نساءٍ للمهاجراتِ اغتُصبن ولم نسمع لكم رِكزاً؟! فليس ثَمَّ إلا التُّحزّب والعياذ بالله!

قال أيمن الظَّواهري: «**أما التعزية فهي في هذه الفتنة العمياء، التي حلت بأرض الشام المباركة**» انتهى كلامه.

وقد يظنُّ المرء ههنا أنَّ مقصوده بالفتنة هو الاقتتال الحاصل! وليس ذلك بالسَّليم!

فقد أبانَ مقصده بالفتنة ههنا بقوله من بعدُ: «**وأخبرني -رحمه الله- أنه يرى في الشام بذور الفتنة، التي عاصرها في بشاور، فتنة الجهل والهوى والظلم، التي تستبيح الدماء والأعراض بالدعاوى والشبه والهوى والطمع**» انتهى كلامه.

فالفتنة عنده ليست الاقتتال الحاصل كما يظن البعض، وإنَّما هم أهل الجهل والهوى والظُّلم الذين يستبيحون الدِّماء والأعراض بالدَّعاوى والشُّبه والهوى والطَّمع! وهذا تعريضٌ ظاهرٌ منه بأمير المؤمنين وجنده حفظهم الله وردَّ كيد شانئيهم، ومن به لوثةُ تورُّعٍ باردةٍ سمجةٍ ويتأوّلها في غير أمير المؤمنين فلا يكمل هذه المقالة فإنها أثقلُ عليه من جبل أحدٍ! ونشهد أنَّ أمير المؤمنين وجنده مُبرَّؤون من هذه الفِرية التي رماهم بها براءةَ الذِّئب من دم ابن يعقوب!

فالجاهل بعقيدة السَّلف هو الذي يعذرُ المشركين المنتسبين للإسلام ويُثبت لهم اسم الإسلام! وهذا من أعظم الجهل وأقبحه! وذو الهَوى هو الذي يكفِّر الطواغيتَ الدُّنيويين العلمانيين كابن علي وغيره ولا

يعـذره بجهـلٍ أو تأويـل! ثـم إذا وقـع طواغيـت الإخـوان المفسـدين كمـرسي والغنـوشي وهنيـة وغيرهـم في نظـير مـا وقـع فيـه طواغيـت الدُّنيويـين نكـص عـن تنزيـل حكـم الـرَّدة مُتعلِّـلاً بجهلهـم أو تأويلهـم! وهـذا مـن أعظـم الهـوى وأقبحـه! والظَّـالم حقًّـا وصدقـاً هـو مـن يتَّخـذ مـن الخصـوم شـهوداً فيصـدرُ عـن رأيهـم ويرعـي سـمعه لكذبهـم! ولكـم في أبي خالـدٍ عـبرةٌ وعظـةٌ! وذلـك مـن أعظـم الظُّلـم وأقبحـه! وكذلـك الظَّـالم حقًّـا وصدقـاً هـو مـن يسـكتُ عـن إجـرام جنـودِه في الشَّـام واسـتباحتها لدمـاء المسـلمين وقتلهـا لخـيرة المجاهديـن في ولايـة الخـير بـل وتولِّيهـا للمُرتديـن مـن الائتـلاف ومـن ملحـدي الأكـراد ومظاهرتهـم عـلى المسـلمين! فـذاك الظـالمُ حقّـاً! والآخـذ بالدَّعـاوى والشُّـبه هـو ذلـك الـذي يميـل إلى شـهادة الخصـوم عـلى خصومهـم لحاجـةٍ في نفسـه! فيصحِّـحُ رأيهـم ويقـول بقولهـم بـلا علـمٍ ولا هـدى ولا كتـابٍ منـيرٍ! والآخـذ بالدَّعـاوى والشُّـبه هـو مـن يرمـي فريقـاً مـن أمـير المؤمنـين وجنـوده حفظهـم الله بقتـل أبي خالـد مـع أنَّهـم قـد أوضحـوا براءتهـم مـن ذلـك! فأنَّـى لـذي رمـدٍ أن تُبـصر ضـوءَ الشَّـمس؟!

وأربـابُ الطَّمـع حقًّـا وصدقـاً هـو ذلـك الـذي عمَـد إلى مـال وجنـود وسـلاحِ أمـير المؤمنـين فاتَّخذهـا لنفسـه ومـا خـاف الله ولا اتَّقـاه! وذلـك مـن أعظـم الطَّمـع وأظهـره وأقبحـه! فـأيُّ الفريقـين أحـقُّ بوصـف الجهـل والظلـم والهـوى والطَّمـع وغيرهـا إن كنتـم تُبـصرون؟!

قال أيمن الظواهري: «**وفي هذا الجاني المسكين المغرر به، الذي دفعه من دفعه بدافع الجهل والهوى والعدوان والطمع في السلطة ليقتل شيخاً من شيوخ الجهاد**» انتهى كلامه.

وقوله: «**والطَّمع في السُّلطة**» هو تعريضٌ بأمير المؤمنين وتاجُ الموحِّدين في هذا العصر أبي بكرٍ الحُسيني حفظه الله ونصره، وحاشا لمن سعى في إقامةِ فرضٍ من فروض الدِّين بالإجماع مع عدم القائم بها والسَّاعي إليها ألا وهي الإمامة أن يُرمى بأنَّه طامعٌ في سلطة أو جاه! ومن قال بذلك فهو جاهلٌ لا يفقه من دين الله شيئاً! وإنَّما يرمي أمير المؤمنين بالطَّمع من آنس من المسلمين تقبُّلٌ لأمير المؤمنين فخاف أن يسطو على مكانةٍ كانت من قبل عند الجُهَّال خالصةً له! والله المستعان!

قال أيمن الظواهري: «**هذه الفتنة تحتاج من كل المسلمين اليوم أن يتصدوا لها، وأن يشكلوا رأيا عاما ضدها، وضد كل من لا يرضى بالتحكيم الشرعي المستقل فيها، وأؤكد على المستقل، فلا عبرة بتحكيم يعين أعضاءه الخصوم**» انتهى.

وهذا تحريضٌ منه على الدَّولة وتأليبٌ للنَّاس عليها! والله حسيبه في ذلك، والله ناصرٌ عباده وناصرٌ من نصره واتّقاه، أما التَّصدي لمن لا يرضى بالتَّحكيم المُستقل فهذه بدعةٌ من كيسه لا تُخرَّج على قولٍ صحيحٍ أبداً ولا تستسيغها طبائع الموحِّدين! والطَّامة الكُبرى هي قوله: «**فلا عبرة بتحكيم**

يعين أعضاءه الخصوم» ولا حول ولا قوة إلا بالله، فهذا قولٌ لا يُؤثر عن أحدٍ ولو طردناها لنبذنا كتاب الله ورائنا ظِهرياً والعياذ بالله!

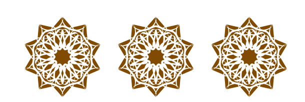
والمشكلُ ههنا هو نفي الاعتبار عن ما يُسمَّى بالمحكمة المشتركة! ولا نعرف ما مقصده بالاعتبار ههنا، أهو كلام الله ورسوله؟! أم عمل الصَّحابة سكوتهم الذي يُحمل على إجماعهم في ذلك؟! قال الله ﷻ: ﴿**فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا**﴾، وهذا أصلٌ يُقاسُ عليه كلُّ تنازعٍ بين المسلمين، ولو طردنا قول الظَّاهري لقلنا بعدم اعتبار التَّحكيم في هذه الآية! ولا يقول بذلك مسلم! كذلك لو طردنا قوله لحكمنا على خيرةِ أهل الأرض بعد الأنبياء بأنَّهم أهل جهلٍ وظلمٍ وطمعٍ وأنَّهم لم يقصدوا الحقَّ ولا طلبوا إنصافاً حين «**عيَّن**» عليٌّ أبا موسى حكماً من عنده و«**عيَّن**» معاويةُ عمراً حكماً من عنده! ولا يقول بهذا من استنَّ بسنة نبينا ﷺ وعرف لصحابته قدرهم وحقَّهم!

والصَّحابة هم أولى منَّا باتّباع الحقِّ وطلب الإنصاف في الحكم ولن يكون الظَّاهري ولا ملئ الأرض من مثله أحرص منهم على الإنصاف وأكثر منهم اعتباراً للحقِّ وعرفاناً بكلام الله ورسوله وما يكون به حلُّ النِّزاع ونزعُ الفتيل!

ولم نعرف أنَّ أحداً أنكر صنيع عليٍّ ومعاوية إلا الخوارج! وبالجملة فإن وهاء كلامه مُغنٍ عن إكثار الكلام في إبطاله! والحمد لله.

قال أيمن الظَّواهري: «**وعلى كل مسلم ومجاهد أن يتبرأ من كل من يأبى ذلك التحكيم**» انتهى.

وهذا تأصيلٌ غريبٌ لا نعرفه! فالبراءة المُطلقة تكون من المشركين والكافرين، والموالاة المطلقة تكون للموحدين المسلمين، وإذا وقع مسلمٌ في فسقٍ أو ما يُشين فيُتَبرَّأ من فعله ولا يُعمَّم ذلك فيُتبرَّأ من عينه! ومن قال بذلك فهو جاهلٌ بالولاء والبراء! إلا إن كان يقول بأن من لم يرضَ بالمحكمة المستقلة فهو كافرٌ مرتدٌ! فحينئذٍ يتَّجه قوله ولا يكون فيه إشكالٌ، وهذا آخر المقصود، والله أعلم.



التبين حلة المتيقن

-التعقيب على رسالة أبِي محمد المقدسي-

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد صدرت قبل أيامٍ رسالة لأبي محمدٍ المقدسي موسومةٌ بـ «**الإنصاف حلَّة الأشراف، والأشراف أقل الأصناف**» فكلّمني بعض الإخوان يطلب الرد على ما جاء فيها من باطل وإيهام، فصرفتني عن ذلك الصوارف وشغلتني الشواغل واعتذرت له عن الرد، ولكنني رأيت أن لكل ساقطة لاقطة، فحينئذٍ كان الأولى البيان والتبين وإبطال الإيهام الواقع في رسالته حتى يستبين الحق الظاهر من الباطل المهين، وقبل الشروع في ذلك لا بد من التنبيه على أن أبا محمدٍ المقدسي معروف بالفضل وبسلامة العقيدة في الجملة ولا نشك فيه[1]، وله في نصرة الموحدّين مواقف مشهودة لا تُنكر، وليس كلّ ذلك بمانعٍ له من الزلل والخطأ، فهما في بني آدم جِبلَّة ولا يكاد يسلم أحدٌ من هذه العِلَّة، وما منّا إلا رادٌّ ومردود عليه إلا نبينا عليه الصلاة والسلام، وقد قدَّمت بهذا حتى لا يُشغّب مشغبٌ بأنني لا أحفظ قدرَ أحدٍ وأفزع إلى الطعن في أهل الفضل بدون سبب، وهذا من البهتان والله المستعان، وموجبُ رسالة المقدسي هو كلمةٌ صدرت للقائد أبي محمد العدناني حفظه الله موسومةٌ بـ «**السلميّة دينُ من؟**» ومما أخذه المُشغِّبُون بالباطل على كلمة العدناني هي قوله: «**وما الإخوان إلا حزب علماني بعباءة إسلامية، بل هم**

---

(١) ملاحظة من المؤسسة: هذا الكلام والمدح كله قديم ولا ينطبق حاليا وهو قبل أن تصدر من المقدسي مواقف سيئة بعد هذا المديح بفترة.

أشرّ وأخبث العلمانيين» فزعم هؤلاء المشغِّبُون أن أبا محمدٍ العدناني يقصد بذلك كلّ من انتسب للإخوان من عامة النَّاس بحسن نية، وقد كذبوا في ذلك كذباً عظيماً على أبي محمدٍ العدناني ودلّسوا في فهمهم هذا عليه، أما ما قاله أبو محمد العدناني فهو صحيحٌ لا شائبة فيه ولا يحيد عنه إلا جاهل بأحد أمرين:

أحدهما: الجاهل بالدنيويين -المُسمّيين زوراً بالعلمانية-.

والآخر: الجاهل بحقيقة حزب الإخوان، وإذا جهلَ المرء أحد هذين حادَ في فهم كلام أبي محمد العدناني عن الحق إلى الباطل، فحزب الإخوانِ مُذ نشأ وهو على عقيدة الدنيويين -المُسميين زوراً وبهتاناً بالعلمانيين- ولم يتخذ عقيدة أهل السنة والجماعة له ديناً، وعلى ذلك كبيرهم حسن البنَّا الساعاتي ورفاقه من بعده، فهم على عقيدة خطيرة مشوبة بكثيرٍ من البدع، وهم في ذلك على طرائق قِدداً، فمنهم الجهمي ومنهم الأشعري ومنهم الدنيوي القُحّ، وبسطُ هذا له محلٌّ آخر بإذن الله، وقد صدق العدناني حين وصفهم بأنهم أخبثُ وأشرُّ من الْعلمانين، ووجهُ ذلك أن كفرَ العلماني المرتد واضح للعيان ولا يحتاج لكثير بيان، أما المرتد الإخواني فإنه يُلبِّس على العوام أمر دينهم، فهو من هذا الوجه أخبث وأشد نُكراً من العلمانين، وكذلك مما قاله العدناني وشغّب فيه المشغبون: «**لا فرق بين مبارك ومعمّر وابن علي وبين مرسي وعبد الجليل والغنّوشي، فكلهم طواغيت يحكمون**

بنفس القوانين، غير أن الأخيرين أشد فتنة على المسلمين» انتهى.

وهذا حقٌّ واضحٌ لا يختلف فيه اثنان من العقلاء، فإن كفر مرسي وعبد الجليل والغنّوشي لا يختلف عن كفر مبارك ومعمر وابن علي وآل سعود وغيرهم من ملوك الطوائف المرتدين اليوم، بل الأولون أشد خطراً على المسلمين فإنه إذا استوسق لهم الأمر ظنّ الناس أن هؤلاء أهلُ دينٍ وأن الديمقراطية جائزةٌ شرعاً وأنها نظير الشورى في الإسلام ونحو ذلك من العقائد الباطلة، وليس العجبُ أن يُشغِّب على العدناني من كان في قلبه هوىً إخوانيّ، ولكن العجب أن يُشغِّب عليك من ينسب نفسه للجهاد وأهله، وتلك والله عجيبة غريبة وقد سَرَت في المناصرين كثيراً بأَخَرة، فتجدُ بعض المناصرين للجهاد يجادلُ عن الكافرين المرتدين كمرسي والغنوشي والمنازعين لله في حكمه من البرلمانين وغيرهم، وهذا دليلٌ واضح على اختلال العقيدة عند صاحب هذا القول، فلو أنه قال بكفر الحاكم بغير ما أنزل الله والمتحاكم إلى غير ما أنزل الله والمشرع مع الله أو من دونه ولم يعذرهم بجهلٍ أو تأويل، لَـمَا وقع في بائقة الجدال عن الطواغيت والعياذ بالله، ولكن لما انتشرت عقائد المرجئة القائلين بإعذار الجاهلين أو المتأولين، وُجدت مثل هذه الأقوال الممجوجة ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد بسطنا الكلام عن تلكم المسألة في عدِّة مواضع منها «**تأييد نقض الحازمي ونقض تغريدات الحدوشي**» وغيرها، وأشرعُ الآن في التعُّقب على كلام أبي محمدٍ الْمقدسيّ ومن الله أستمد العون والقوة.

قال أبو محمدٍ المقدسيّ في رسالته المذكورة: «**آلمني كثيرا أن لا يستوعب بعض إخواننا مدلول عنواني أعلاه وأن يغيب عنهم، مع أن أدلة الكتاب والسنة تدعو إلى العدل والإنصاف، وذلك في تناولهم الإخوان المسلمين في بياناتهم وكتاباتهم وخطاباتهم بالطعن والثلب والتحقير، في وقت نكبتهم وابتلائهم وتسلط نظام الكفر وجيش الطاغوت في مصر عليهم؛ قتلاً ومطاردةً وسجناً وتعذيباً وتعرضاً لنسائهم وبناتهم وأخواتهم اللاتي هن أخواتنا وأعراضنا، يسوؤنا ما يسوؤهن ويؤلمنا ما يؤلمهن، وتسليط كلاب الطواغيت وأحذية السلطان من إعلاميي قوم لوط عليهم ليطبقوا عليهم استراتيجية إعلام سدوم وعمورية التي قوامها الكذب والافتراء وتشويه الخصوم بجريرة أنهم أناس يتطهرون!! فساءني والله سوء التوقيت الذي جعل إخواننا هؤلاء يبدون كالمصطفّين بغير قصد إلى صف الظالمين والطواغيت والمرتدين في هجمتهم على كل ما يمت إلى الإسلام بصلة**» انتهى نصُّ ما قاله أبو محمدٍ.

قلتُ: إطلاق النكير على الطعن في الإخوان يحتمل أمرين:

أحدهما: الطعنُ في جَهَلةِ المنتسبين إليهم وتحقيرهم.

والآخر: الطعنُ في كُبرائهم الذين اقترفوا الكفرَ البواحَ بلا مانعٍ معتبر، أما الأول فلا نعلم أحداً طَعَن فيهم أو حقّرهم أو ثلبهم، وهم لم يقترفوا كفراً ولا نعلم عنهم ذلك، ونسائهم المسجونين هن أخواتنا المسلمات

ويجب على كل مسلم استنقاذهن من أسرِ المُرتدّين، ونحن نبذلُ لهؤلاء النُّصح ونبيِّن لهم خطر عقائد كبرائهم وكفرهم البواح حتى يستبينوا الحق من الباطل، أما إن كان أبو محمد المقدسي يقصد من إطلاقه كلمة «**الإخوان**» كُبرائهم المُقترفين للشرك الأكبر والكفر البواح، فهذا باطلٌ من أعظمِ الباطل، ونشهد الله أننا نكفّرهم بأعيانهم لاقترافهم الكفر الأكبر دون مانعٍ مُعتبر بل ويجب على كل مسلم البراءة منهم ومعاداتهم وترك المجادلة عنهم والله المستعان، إننا نطعن فيمن حكمَ بغير ما أنزل الله ونُحقِّرُه ونثلبُه بل ونكفّرُه ونعاديه ونبرأ إلى الله منه وممن جادل عنه حتى يفيء إلى الله ويتوب إليه! ونطعن فيمن زعم أنه مشرِّعٌ مع الله أو من دونه ونُحقِّرُه ونثلبُه بل ونكفّرُه ونعاديه ونبرأ إلى الله منه وممن جادل عنه حتى يفيء إلى الله ويتوب إليه! ونطعن فيمن تحاكم إلى غيرِ ما أنزلَ الله ونُحقِّرُه ونثلبُه بل ونكفّرُه ونعاديه ونبرأ إلى الله منه وممن جادل عنه حتى يفيء إلى الله ويتوب إليه! فمن حكم بغير شرع الله تبديلاً أو زعم أنّه مشرعٌ مع الله أو من دونه فهو بمنزلة من زعم أنه يخلق مع الله أو من دونه تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً، ولا فرق بين الحكم والخلق قال الله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فقرنَ بينهما ولم يُفرِّق بينهما وهما من صفات الربوبية المخصوصة بالله ﷻ، وكذلك التحاكم عبادةٌ لا تُصرَف إلا لله ﷻ ومن صرفها لغير الله فهو كافرٌ مشركٌ شركاً أكبراً بالإجماع، وهو نظير من صرف الدعاء لغير الله أو الذبح أو النذر أو غيرهما من أنواع العبادات.

قال الله ﷻ: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ فقرن بين الحكم والعبادة وهو صريح في الدلالة على ما قرّرناه، ولا خلاف في كفر من وقع في مثل هذا، ولا عذر بالجهل أو التأويل أو اعتبارٍ لمصلحةٍ متوهمةٍ لمن وقع في مثل هذا إجماعاً، حينئذٍ إن كان يقصد أبو محمدٍ المقدسي من إنكاره الطعن بـ «**الإخوان**» كُبرائهم ومُترفيهم، فهذا باطلٌ يُردُّ عليه ولا يُقبل منه ولا من غيره، فليس الطعن في المرتدين المنتسبين للقبلة أو ثلبهم أو تحقيرهم مما يُنكر على المسلم، بل الإنكار حقيقةً يكون على من جادل عنهم، وإن كان يقصد جهلة المنتسبين إليهم فإننا لا نعلم أحداً طعن فيهم أو تحقّرهم أو ثلبهم، ولا وجود لمثل هذا في الخارج، حينئذٍ كان إنكاره هذا مبنياً على وهمٍ لا وجود له، إلا إن كان يرى أن النصح للمسلم الغِرّ هو من الطعن فيه والثلب والتحقير له، وهذا باطلٌ ولا قائل به من السلف ولا من الخلف، وفي كلا الاحتمالين فإن كلامَ أبا محمد المقدسي هذا مردود غيرُ مقبول البتّة لما ذكرناه لك آنفاً، وإني قد رأيت أبا محمدٍ المقدسي قد خالفنا إلى ما نهانا عنه، فهو قد نهى المناصرين عن الطعن في الإخوان بسبب محنتهم وتسلط الكفار عليهم وذكر أنه ساءه التوقيت الذي صدر فيه، ولكن أبا محمدٍ المقدسي نَسيَ أنه وقع في نظيرِ هذا، وما رسالته الخاطئة إلى أبي مصعب الزرقاوي -أسكنه الله فسيح جنّاته- عنّا ببعيد.

فقد أطلق النكير على أبي مصعب -تقبّله الله في الشهداء- في وقتِ

محنةٍ وكُربةٍ شديدة هي أشدُّ مما يجده الإخوان اليوم في مصر، فقد تداعى الصليبيون والرافضة المشركون والمرتدون على أبي مصعب الزرقاوي، وما شفع ذلك لأبي مصعب من قبيحِ صنعِ أبي محمد المقدسي، وقد نبّه أبو مصعب الزرقاوي على شيءٍ من ذلك في رسالته المشهورة التي ردّ فيها على باطلِ أبي محمد المقدسي، فما بال أبا محمدٍ المقدسي قد خالفنا إلى ما نهانا عنه؟!

ومن جميل ما يُنشد في مثل هذه المواطن قول الأوَّل:

يا أيها الرجل المعلّم غيره * هلّا لنفسك كان ذا التعليم**

تصفُ الدّواء لذي السَقَام وذي الضَّنى * كيما يصحّ به وأنت سقيم**

وأراك تصلحُ بالرشاد عقولنا * أبداً وأنت من الرّشاد عقيم**

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثله * عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم**

ابْدأ بنفسك فانْهَهَا عن غيّها * فإذا انْتهت عنه فأنت حكيم**

فهناك يُقبل ما وعظت ويُقتدى * بالعلم منك وينفع التعليم**

بل لو أخذنا بظاهر كلامِه هذا لرددنا عليه رسالته وما قبلنا منه، ووجه ذلك أن الدولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام -أعزّها الله وأعزّ أميرها- قائمةٌ على ثغرٍ عظيمٍ من ثغور الإسلام ألا وهما العراق والشام، وقد تكالب عليهم الرافضة المشركون وإخوانهم من النصيرية والمرتدين، حينئذٍ كان

الأولى به أن يسكت عن الطعن فيهم اعتباراً لذلك، وأن يُعمل كلامَه هذا الذي قاله في الدولة الإسلامية فلا يلمزهم تصريحاً أو تلميحاً رأفةً بحالهم ولتكالب الأعداء عليهم، ولا وجه للمقارنة بين الثغور التي تقوم بها الدولة الإسلامية وبين الثغور المزعومة للإخوان -إن صح وصفها بالثغور وهيهات لذلك- فقد نالَ الدولة الإسلاميّة أضعاف ما نال الإخوان وهم أولى بكلامك الذي أطلقته فيهم، ولكن الإنصاف عزيزٌ، ومن الباطل الذي جاء في الجملة التي سقناها لك هو زعمُ أبي محمدٍ المقدسي أن من أنكر على الإخوان في هذا الوقت يجعله مع الطواغيت والمرتدين في صف واحدٍ بدون قصد، وهذا باطلٌ من أعظم البطلان وهو إلزامٌ بلا ملزمٌ، فلا تعلّق بين الإنكار على من وقع في ردّةٍ ظاهرة وتكفيره بذلك وبين مناصرة الطواغيت والمرتدين، فبينهما -عند المتبصرين- حجاباً مستوراً، فكُبراء الإخوان في مصر ممن تلبّس بردةٍ كالحكم بغير ما أنزل الله أو التشريع مع الله هم كفارٌ مرتدون محادّون لله ورسوله، ومثلهم السيسي المرتد وزمرته، ولم يرفع كبراء الإخوان في مصر راية الإسلام ولا قاتلوا على الإسلام أو التوحيد، بل تظاهروا بسلمية مزعومة نصرةً للديمقراطية الكافرة، ولا والله ما أحقّوا حقًّا ولا أبطلوا باطلاً ولا نصروا إسلاماً أو قاتلوا طاغوتاً أو راغموه، فحرب الإخوان ومن معهم على السيسي ومن معه ليست للإسلام وليست تحكيماً لشرع الله وإنما في سبيل الديمقراطية والشرعية وحتى يرجع حاكمهم المرتد مرسي إلى مكانه فقط، أما الحرب الحقيقية

فهي بين الموحّدين وبين السيسي وجيشه وجنوده المرتدين، وهي حربٌ واجبةٌ عليهم دفعاً للصائل على الدين والحُرمات، حينئذٍ فكل من زعم أن من أنكر على الإخوان باطلهم وردّتهم فهو في صف الطواغيت، إنما هو جاهلٌ لا علم له بالواقع أبداً، وهي شنشنة أخزمية يردّدها الإخوان دوماً.

قال أبو محمدٍ المقدسيّ في رسالته المذكورة: «**كما ساءني أكثر عدم الإنصاف في بعض ما وصلني من تلكم الكلمات والبيانات التي جعلت الإخوان شرًّا من العلمانيين والمرتدين من الانقلابيين وحكمت عليهم بأنهم من جملة الطواغيت**» انتهى نصّ ما قاله أبو محمدٍ.

قلتُ: وأما استياءُ أبو محمدٍ ههنا فلا وجه له أبداً، فما قاله العدناني صحيحٌ لا يجادل فيه إلا جاهلٌ بالإخوان أو جاهلٌ بالعلمانية، فإن العلمانية هي الالتزام بالديمقراطية وصناديق ما يُسمى بالانتخاب وهي كذلك قبول الرأي الآخر والمسالمة مع المرتدين والكفار والنصارى والمساواة بين هذا جميعاً، وهذا كلّه قد وقع فيه الإخوان وصرّحوا بالتزامهم بالديمقراطية ونتائجها، حينئذٍ يصحّ وصفهم بالحزب العلماني ولا مناص من ذلك، بل يتوجب وصفهم بأنهم شرٌّ من العلمانيين، ووجهُ ذلك كما سبق أن العلماني معلومُ الضلال عند العامة من الخلق، ولكن الإخواني يلبِّس على الناس أمر دينهم ويزعم أن الديمقراطية من دين الله ﷻ وأنها نظيرة الشورى والعياذ بالله، وأنت إذا تصفّحت حال الإخوانيين في جميع الأقطار تجد

أنهم قد جمعوا من أصناف الكفار والمرتدين ما الله به عليم حتى أنك تستغيث بالله من شدّة مكرهم بعباد الله المجاهدين، ففي خُراسان تجد الإخواني المُرتد برهان الدين رباني وصِنوه عبدرب الرسول سيّاف هما من أوائل من ظاهرَ الصليبين الأمريكين على المجاهدين، بل حين قُتل ربّاني أخرج محمد بن بديع -عليه من الله ما يستحق- رثاءً فيه ووصفه بأنه شهيد والعياذ بالله، أما العراق فهي الكاشفة الفاضحة لهم، فدونك المرتد محسن بن عبدالحميد الإخواني الذي اختاره العلج الصليبي بول بريمر ليكون في مجلس الحكم العراقي، وكذلك المرتد طارق الهاشمي الذي اختاره الصليبيون نائباً لزنديق العراق المالكي عليه من الله ما يستحق، أما في اليمن فقد دعا أحد كُبرائهم الدول الصليبية -جهاراً نهاراً- أن تدخل إلى أرض اليمن وتقتل المجاهدين والعياذ بالله من هذه الردّة الظاهرة، أما مصر فقد تولّى مُرسيّهم أمر مصر وحكم فيها بغير ما أنزل الله ودخل حزب الإخوان إلى برلمان الشرك زاعمين أنهم مشرعين، وكل ذلك ردّةٌ ظاهرةٌ ممن صدرت منه، أما في بلاد المغرب فقد قال المرتد الإخواني ابن كِيران -لعنه الله- لما جاس الصليبيون الإفرنج خلال ديار المسلمين في الصحراء: «**أُحيي شجاعةَ فرنسا لتدخلها في مالي لمحاربة المُتشددين**»، قال ذلك برطانة الإفرنج وإن شئت فتأكد من ذلك بنفسك، وتالله إن أشدّ الدنيويين المرتدين كفراً ليتحاشى مثل هذا القول وهذه القِحة! وغير ذلك كثيرٌ من ردّتهم وكفرهم الظاهر البواح وطاماتهم التي لو جُمعت لجاءت

في مجلّدات ضخام، فهل يقول عاقلٌ عارفٌ بحال هؤلاء أنهم يُنسبون إلى الإسلام؟! اللهم لا، بلى والله إنهم أشدُّ خبثاً من العلمانيين، أشدّ مكراً بأهل الإسلام والتوحيد من الدنيويين، فكلامُ العدناني حقٌّ لا يختلف فيه اثنان، واستياء المقدسي من الحقِّ الذي قاله العدناني لا وجه ولا اعتبار له، وقبل أن أختم التَّعقب على هذا النّقل أنبّه على وصفٍ باطل درَجَ على كثيرٍ من أهل الخير والفضل حين يَصفون ما حدث في مصر بـ «**الانقلاب**».

فأقول: قد علمنا أن من أصول الإسلام العِظام هي مباينة الكُفّار في ألفاظهم وأوصافهم، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وذلك أن اليهودَ -عليهم لعائن الله تترى- كانوا يقولون لرسول الله: راعنا، ويقصدون بها معنىً قبيح غيرَ ما يتبادر إلى الذهن من المراعاة وهي النظر في الحال، واختلفوا في مقصد اليهود من تلكم الكلمة فقيل معناها: اسمع لا سمعت، وقيل غير ذلك وبالجملة فهي كلمة قبيحة، وكان المسلمون يواطؤن ذلك فيقولون لرسول الله: راعنا، وهم لا يقصدون المعنى القبيح الذي يقصده اليهود، وإنما يقولون ذلك من باب المراعاة، فنهاهم الله ﷿ عن ذلك، والحكمة في ذلك ظاهرة، وهي اشتراكُ هذا اللفظ بمعنى قبيح واردٌ على لسان اليهود ومعنى صالح على لسان المسلمين، فكان المنع منه لعدم وقوع الإيهام أولى، فكذلك كلمةُ «**الانقلاب**» فإنها لا تُقال إلا ممن صدّق بالديمقراطية وآمن بها ديناً وآمن بشرعيّة مرسي المكذوبة، فحينئذٍ

يصفون من ينازع الحاكم الشرعي المزعوم من العساكر بالانقلاب، وهو اصطلاح شائعٌ عند الديمقراطيين يقصدون به هذا المعنى، فحينئذٍ وجب للبصير النّبيه أن يبتعد عند إطلاق هذا الوصف على ما حصل في مصر وذلك حتى لا يواطأ الديمقراطيين في اصطلاحاتهم وأقوالهم المُنكرة، ولا يظنّن ظانٌّ غبيّ أنني أقصد بأن السيسي المرتد حاكم مسلمٌ تجب طاعته، فهذا من الباطل قطعاً ولا أقصده أبداً، والله أعلم.

قال أبو محمدٍ المقدسيّ في رسالته المذكورة: «**مع أن الواجب عليهم كان ليس فقط أن يكفّوا ألسنتهم في هذا الظرف العصيب ويتركوا المشاركة في الهجمة عليهم وحسب، بل وجب عليهم قول الحق والإنصاف، ونصرتهم بحسب المستطاع فيما يستحقونه من النصرة والموالاة**» انتهى نصُّ كلامِ أبي محمدٍ.

قلتُ: يُقال في هذا النص المنقول كما قد قيل في سابقه، فإن كان يقصد بوجوب المناصرة والموالاة لجهلة المنتسبين للإخوان ممن لا خطام لهم ولا زمام ومن لم يتلبس بالكفر، فإن هذا حقٌّ لا يختلف فيه اثنان من المؤمنين، وهو عينُ ما صنعه القائد أبو محمدٍ العدنانيّ حفظه الله حين نصحَ أهل مصرَ بنصيحة عزيزة شريفة في كلمته المذكورة وأوصاهم بحمل السلاح وقتال الصائل على الدين والعرض والحُرمات، وهذا الأمر من أعظم النُّصرة والموالاة عند من عقل، أما إن كان مقصوده إيجاب النصرة والموالاة

على كُبراء الإخوان ممن تلبس بكفر بواحٍ مبين، فهذا باطلٌ عظيم من أعظم الباطل، بل الواجب تكفيرُ من وقع في الكفر منهم بلا مانعٍ معتبر ومعاداته والبراءة منه، فما بالك بمن زعم إيجاب النصرة والموالاة لهم؟! فلا شك أن صاحب هذا القول على ضلالٍ وخطرٍ عظيم إن لم يتب إلى الله ﷻ ويتّقيه، وهذه ملّة أبينا إبراهيم الحنيف عليه السلام الذي قال الله فيه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾.

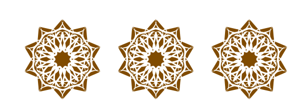
وإنّا بأبينا إبراهيم لمقتدون ولسنته مقتفون، وإنّا لكل باطلٍ خالفَ ملّة إبراهيم لمجانبون متنكّبون، فملّة إبراهيم أن تعبد الله وحده لا شريك له وأن توالي من صنع ذلك وتعادي وتبغض وتكفِّر كل من حادَ عن ذلك أو ناقضه كما هو حال كُبراء الإخوان اليوم، ثم اعلم أن جميع ما تلا هذه الأصول التي قدّم بها المقدسي رسالته مبنيةٌ عليها، فراح يستدلّ على ما أصّل له في بداية رسالته، ونحن لا ننكر التأصيل الذي أصّله ولكننا ننكر التنزيل الذي نزّله، فالولاء والتناصر والمحبة تكون بين المؤمنين وهذا أصلٌ صحيح لا اختلاف فيه، ولا نُنَزِّلُ هذا التأصيل الصحيح على من تنكّب لدين الرسول الفصيح، فكُبراء الإخوان كمرسي والغنوشي ابن عريان وغيرهم كثير ممن فارق دين المسلمين وأتى ناقضاً من نواقض دين رب العالمين، أما إن كان المقدسي يزعم أن العدناني قصد بكلامه جهلة المنتسبين

للإخوان، فلا أشكّ أن هذا بفعل نـمَّامٍ قتّاتٍ لا يخاف الله ولا يتّقيه ونسأل الله أن يجزيه على فعله خزياً وناراً، وحُقَّ للعدناني أن يتمثل بقول الأوّل:

لقد كذب الوُشاةُ ما بُحتُ عندهم * بليلى وما أرسلتهم برسولِ**

فإن كان الإنصاف حلّة الأشراف، فإن التَّثبُّت والتّبيُّن حلةُ المُتيَقِّن، ولا يجوز أن يُطلق امرءٌ النكير على مسلمٍ بنقل نـمّامٍ قتّاتٍ قبل أن يتبين الحق من الباطل وهو أمرٌ ظاهرٌ بحمد الله.

وهذا آخر ما قصدنا بيانَه، وأسأل الله أن يغفر لنا جميعاً وأن يعلِّمنا ما ينفعنا وينفعنا بـما علمنا، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.



الثبات الثبات يا جنود الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

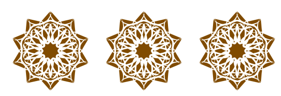
أما بعد، فقد قال الله ﷻ: ﴿الم ۝١ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ۝٣﴾.

وقال ﷻ: ﴿لَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾.

نعم سنّة الله ﷻ في خلقه الابتلاء، وعلى قدر البلاء يأتي الأجر والتّمكين، ولستُ أحسب اليوم أحداً ناله من البلاء والشدة والكرب ما نالكم، فلعل الحزن والهوان قد تسرّب إليكم بسبب ذلك، فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين، ولكم في رسول الله أسوةً حسنة لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد، فقد أُوذي في الله أشدّ الأذى، وحُورب من المشركين سنين عديدة، حتى كُسرت رباعيته وشُج رأسه صلوات الله وسلامه عليه، ولم يحصل التّمكين لرسول الله ﷺ إلا بعد أن أُحيط به وبصحبه رضي الله عنهم في المدينة في غزوة الأحزاب المشهورة، فتحزّبت الأحزاب من مشركين ومنافقين ويهود وكثيرٍ من قبائل العرب، وأحاطوا برسول الله ﷺ في المدينة وحاصروه، فبلغت القلوب الحناجر وظُنّت بالله الظنون وصاح النّاس متى نصر الله؟ فثبّت الله الذين آمنوا بالقول الثابت وقالوا: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله رسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً،

أما المنافقون فقالوا: ﴿مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ فكان عاقبة صبر رسول الله ﷺ والمؤمنين معه أن ردَّ الله كيد الأحزاب في نحورهم وردّهم الله بغيظهم لم ينالوا خيراً وكفى الله المؤمنين القتال، ثم بعد هذه الغزوة المباركة فتح الله على يدي رسوله جزيرة العرب حتى دخل النّاس في دين الله أفواجاً، وتلك عاقبة الصّابرين، وأنتم اليوم في كربٍ شديد وخطب عظيم، فقد اجتمع النصارى الصليبيون والرافضة المشركون والمرتدون من أهل السّنة وأدعياء الجهاد من المنافقين الموالين للمرتدين كلّهم يريدون استئصالكم وحربكم، فما برحت قنوات المرتدين تنبزكم بالألقاب الشنعاء وتصفكم بالسّوء وتحسّن للناس قتالكم وإخراجكم من الشّام، ووالله ما اجتمع هؤلاء في صفٍّ إلا كان ما يقابله صاحب الحقّ ولا شك في ذلك، أنتم اليوم ثمرة قلوب الأمّة وأنتم الذائدون عن عرضها ولكم في نكاية الأعداء القدح المعلّى، واعلموا أن بعد هذا الكرب وهذه الشدّة فوزٌ ونصرٌ من الله عظيم، وقد قال الفقهاء من قبل: الأمر إذا ضاق اتّسع، والمشقّة تجلب التّيسير، فكلّما ضاقت بكم الأرض بما رحبت فهي أَمارة بإذن الله على قرب الانفراج والتّمكين ودلالة كذلك على صحّة الطّريق وسلامة المنهج، اللهم لا إله إلا أنت، سبحانك يا رحيم سبحانك يا عظيم، يا حنّان يا منّان، اللهم اربط على قلوب المجاهدين، اللهم ثبّتهم بالقول الثّابت، اللهم عليك بعدونا وعدّوهم، اللهم مزّقهم كلّ ممزق، اللهم نسألك بكل اسمٍ هو لك سميت به نفسك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به

في علـم الغيـب عنـدك أن تنـصر المجاهديـن في سـبيلك وأن تخـزي أعدائهـم الكافريـن والمرتديـن ومـن أعانهـم يـا رب العالمـين، اللهـم اكتـب للمجاهديـن في سـبيلك التّمكـين والنّـصر المؤزّر يـا أرحـم الراحمـين، اللهـم قلـت وقولـك الحـقّ ادعـوني اسـتجب لكـم، اللهـم اسـتجب لنـا دعائنـا ولا تردنـا خائبـين، اللهـم آمـين.



مســـألة مهـمّـَة

هل يُسمى من كفّر مسلماً بتأويل مرجوح خارجياً حرورياً؟

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد اشتهر على لسان بعض الجهلة اليوم رميُّ فئامٍ من المسلمين المعروفين بسلامة المنهج بالجملة بأنَّهم خوارج حرورية؛ لأنَّهم تأوَّلوا في تكفيرِ رجالٍ على قولٍ مرجوح، فصارّ عندهم أنَّ من كفَّر فلاناً من المسلمين بتأويل فإنه خارجي ليس على منهاج أهل السنّة والجماعة، وآفةُ هؤلاء أنَّهم لم يفرِّقوا بين التَّكفير الباطل الذي وقع فيه الخوارج وبين غيره من التّكفير سواءً كان مرجوحاً أم راجحاً، فليس كلُّ من كفَّر مسلماً بتأويلٍ مرجوحٍ يكون خارجياً حرورياً فهذا من الكذب والبهتان ومجاوزة الحدّ، وحين كتب حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه إلى قُريش يخبرهم ببعض أمر النّبي صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطّاب حينها لحاطب بأنّه قد نافق! وجاء في بعض الرّوايات ما يفيد تكفير عمر لحاطب! فلم يرمي النّبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطّاب بأنّه من الغلاة ونحو ذلك مما يصنعه الجهلاء اليوم، وكذلك لم يُؤثر عن الصّحابة أنّهم ذمّوا عقيدة عمر بن الخطّاب بسبب اجتهاده الذي تأوّل فيه الحقّ، ونظائر ذلك في الأمَّة كثيرٌ، فقد رُوي عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنَّه قال: بلغ ابنُ أبي ذئب أنَّ مالكاً لم يأخذ بحديث البيِّعانِ بالخيار، فقال: «**يستتابُ مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه!**».

ثم قال أحمد: وهو -أي ابن أبي بذئب- أورع وأقول للحق من مالك، فهذا ابنُ أبي ذئب قد مال إلى تكفير مالكٍ وأفتى باستتابته وإلا أن تُضرب

عنقه، ومع ذلك تجد جميع من ترجم لابن أبي ذئب من العلماء يصفه بالإمامة والدّيانة والفقه والورع بل منهم جعله قريناً لابن المسيِّب التّابعي الجليل! وما رأينا أحداً من الأئمة قد قال بأنّ ابن أبي ذئب من الخوارج وأنه حروريٌّ من الأزارقة الأصافرة ونحو ذلك مما تلوكه ألسنة الجُهلاء، بل لا يزالون يعرفون لابن أبي ذئب قدره ومكانته في الدِّين وأهله ولا يذكرونه إلا بالخير ويمتدحون عقيدته وأنّه من أئمة أهل السنَّة والجماعة، بل أشدُّ من ذلك وأنكى فإنَّ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ عالم القُطر اليماني والمُقدَّم في جملة المجتهدين، قال ما نصُّه في كتابه تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد[1]: «**وسمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا يحلف باللات فأمره أن يقول: «لا إله إلا الله» وهذا يدلُّ على أنَّه ارتدَّ بالحلف بالصّنم فأمره أن يجدِّد إسلامه فإنه قد كفر بذلك كما قرّرناه في سبل السّلام شرح بلوغ المرام وفي منحة الغفّار**» انتهى نصُّ كلام الصَّنعاني رَحِمَهُ اللهُ، فانظرْ ههنا كيفَ صرّح الصّنعاني بتكفير كلّ من حلف بغير الله وأن فاعله مرتدٌ عليه أن يجددَ إسلامه! فمع أنَّ هذا القول غريبُ لا وجه له وأن الصنعاني إنّما أُتي في هذا القول من ظاهريته التي يتّبع فيها ابن حزم حذو القذّة بالقذّة، ولكن جميع العلماء يقرُّون له بالفضل بل ويعدّونه في أفراد أهل اليمن علماً وعملاً وديانةً

(١) الصحيفة السادسة والسبعون والسابعة والسبعون من طبعة مكتبة الوادعي بدمَّاج والتي حقّقها الشحري وهي أفضل طبعات هذا الكتاب على الإطلاق، طبعةٌ متقنةٌ جدًّا على أنَّ صحاب التّحقيق من أهل البدع.

ويعدّونه كذلك من المجتهدين، مع أنّك لو أدرت تطبيق قوله اليوم على النّاس لجعلت غالب المسلمين اليوم مُرتدون يجب عليهم تجديد إسلامهم، كما هو الحال في أرض مصر والشّام وغيرها من البلدان التي يشتهر فيها الحلف بغير الله! ومع ذلك لم يرمه أحدٌ من الأئمة بأنَّه من الخوارج أو أنّه من أهل الغلو، وما ذاك إلا لإنصاف أهل العلم ولعرفانهم قدر العلماء، وأنَّ من كفّر باجتهاد متأولاً تأوّلا مرجوحاً فإنّ القول بأنّه من الخوارج قولٌ زائغٌ لا أصل له أبداً، قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن في ردّه على الصّحاف[1]: «**إن كان المُكفِّر لبعض صلحاء الأمة متأولًا مُخطئاً وهو ممن يسوغ له التّأويل فهذا وأمثاله ممن رُفع عنه الحرج والتّأثيم لاجتهاده وبذل وسعه كما في قصّة حاطب بن أبي بلتعة فإن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وصفه بالنّفاق واستأذن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قتله، فقال له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وما يدريك أن الله اطّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، ومع ذلك فلم يُعنِّف عمر على قوله لحاطب: إنه قد نافق**» انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

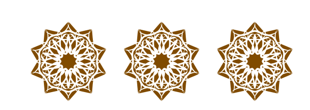
فالمقصود أنَّ من عُرف عنه سلامة العقيدة وكان من أهل التّأويل فصار به تأويله إلى تكفير فئامٍ من أهل القبلة على قولٍ مرجوح فإنّه لا يجوز أن يُوصف بأنه من أهل الغلو وأنّه خارجي، بل قُصار أمره أنّه قد اجتهد فأخطأ الحقّ وله أجرٌ إن شاء الله، ولا يُزاد على ذلك بمجوج القول ولنا في

---

(١) الصحيفة التاسعة والعشرون من سلسلة الرسائل السلفية التي اعتنى بها عبدالعزيز آل حمد.

عمل السّلف الذي سقنا جزءً منه عبرةً وعظةً، ولا يجوز وصف من عُرف بأنّه من أهل السنّة والجماعة بأيّ أنواع البدعة سواء كانت بدعة الخوارج أو غيرها إلا بأحد أمرين:

أحدهما: أن يقول بأصلٍ من أصولهم المبتدعة، كأصل الخوارج وهو تكفير المذنبين من أهل القبلة الذين لم يقترفوا كفراً بواحاً، فحينئذٍ يصحُّ ههنا أن يُرمى بالبدعة ويُسمَّى خارجياً، والأمر الآخر وهو أن تتكاثر لدى المرء فروعٌ لا تصح إلا على أصول المبتدعة، هذه التّدليل لها طويلٌ جدًّا والمقام يقصر عنه، فما لم يأتِ المرء بأحدٍ من هذين الأمرين فلا يجوز وصفه بالبدعة أبداً إذا عُرف أنَّه على عقيدة أهل السنَّة والجماعة ولو أخطأ في تكفير رجلٍ من المسلمين تأوّلاً، والله أعلم.





الرد

على بيان عبد اللّٰه السعد



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فاللهم أفرغ على عبادك المُجاهدين في الدَّولة الإسلاميَّة صبراً وثبِّت أقدامهم وانْصرهم على عدوِّهم يا أرحم الرَّاحمين، نعم فلا يَزال المُشغِّبون الحاقدون يستكثرون ببيانات الشَّيوخ وأقوالهم الصَّادرة بجهلٍ عظيم في واقع الجهاد في الشَّام اليوم، فقد والله ألهاكم التَّكاثر ببيانات هؤلاء الشُّيوخ! فالحقُّ واحدٌ قديمٌ قائم بنفسه لا يضرُّه جفاءُ الجافي ولا غلو الغالي، وكذلك لا يضرُّه تنكّب زيدٍ من الفضلاء، وقد صدر اليوم بيانٌ للشَّيخ عبد الله ابن سعد وفَّقه الله في شأن المُجاهدين في الشَّام، وحالُ هذا البيان كحال من سبقه في هذا الشَّأن من الاعتماد على النَّقلة الكذّابين القتّاتين -إحساناً للظّن بهم- وأنا أستعين بالله على ردِّ الباطل الذي حواه بيان ابن سعدٍ بإذن الله.

قال ابن سعد: «**فقدِ اطلعت على بيان الشيخ يوسف الأحمد بشأن الأحداث الجارية في الشام وخاصة في ما يسمى بـ «دولة الإسلام في العراق والشام» وعدم قبولها للمبادرات التي طرحها بعض أهل العلم، وألفيته بيانا مؤيدا بالدليل الشرعي من الكتاب والسنة، مع اطلاع على مجريات الأمور الحادثة هناك وحسن تصور لواقع بلاد الشام وما وقع بين الفصائل، ولذا فإني أؤيد ما ذهب إليه، فجزاه الله خيرا وبارك فيه**» انتهى.

أمَّا امتداحه لبيان وثنائه عليه فهذا قولٌ مردود عليه ولا كرامة، فيوسفٌ

هذا هو من اتّهم الدّولة في إحدى بياناته بأنّها لا تتحاكم إلى شرع الله وأنّها مُحكِّمةٌ للطّاغوت ونحو ذلك من الافتراءات، والمرءُ متى ما اتَّصف بواحدةٍ من هذه الخِصال فهو كافرٌ مُرتدٌ مارقٌ من دين الله ﷻ بإجماع المسلمين لا يُعذر بجهلٍ أو تأويلٍ، فكيف إن جمع تلك الخِصال الكُفريّة التي رمى بها يوسف الأحمد الدَّولة الإسلاميّة؟!

وقد سبق أن بينت ذلك في ردِّي عليه فيما مضى، فإذا كان عمدةُ ابن سعدٍ في بيانه على ما كتبه يوسف الأحمد، فلا يُستغرب حينئذٍ خُلوُّ بيانه من الاستدلال على الفِرى التي رمى بها الدّولة، قال ابن سعدٍ: «**هذا وقد استفاضت الأخبار في وقوع هذه الجماعة في مخالفات شرعية كثيرة منها:**

أولا: عدم قبولها بالتحاكم إلى محكمة شرعية مستقلة لفض النزاعات والخلافات التي حصلت بين فصائل المجاهدين مما أدى إلى حدوث القتال بينهم، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وفي صحيح البخاري[1] من حديث الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه، أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يسألونني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها» يعني بذلك ﷺ قبيلة قريش، فمع كونهم

(١) «٢٧٣١» و «٢٧٣٢».

كفارا أصليين ودعوه إلى خطة فيها رشد لأجابهم ﷺ إلى ذلك؛ وهذا ما فعله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما دُعي إلى التحكيم في زمن الفتنة بينه وبين معاوية رضي الله عنه، فإنه قد وافق عليه مع أنه هو الخليفة وأقرب إلى الحق من غيره، فما بال بعض الناس يأبى ويمتنع؟!» انتهى.

جزم ههنا ابن سعدٍ بوجود مُخالفات شرعية، ثم راحَ يُعدِّد هذه المُخالفات فكان أوَّلها هو ما أسماه «**عدم قبولها بالتّحاكم إلى محكمة شرعية**» واستدلّ على وجوب المحكمة «**المستقلة**» بحديث المسور بن مخرمة وكذلك قصّة علي بن أبي طالبٍ ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما في التَّحكيم، أما استدلاله بحديث المسور فهو في غير محلِّه، فالحديث في صُلح الحُديبية وليس هو بتحاكمٍ ولا تقاضي أبداً، وجنوحُ الشيخ إلى هذا الاستدلال غريبٌ مُشكلٌ، فما شأنُ الصُّلح بالتّحاكم؟!

فمُتعلَّق التّحاكم هو إسلام الأمر إلى قاضٍ عَدْلٍ يحكُمُ بشرع الله، ومُتعلَّق الصُّلح هو كلُّ ما تراضى واتّفق عليه اثنان فأكثر ولا يُشترط فيه التّقاضي، فمُتعلَّق التَّحاكم مُغايرٌ ومُخالفٌ للصُّلح ولا تعلَّق بينهما ولا ترادف أبداً، والاستدلال بالثَّاني على الأول هو جهلٌ عظيم بأصول الفقه والشّيخ فيه شيءٌ من ذلك! أمّا الصُّلح فقد دعى إليه أمير المؤمنين حفظه الله ومدَّ يده إليه وحثَّهم عليه مع أنّه مُعتدىً عليه ولم يُجبه أحد، فما رفعوا بصلحه رأساً! أما قصّة علي بن أبي طالب ومعاوية في التّحكيم

فهي دليلٌ عليه وليس له، فعليٌّ بن أبي طالب قد بعث حكماً من عنده وانتدب أبو موسى الأشعري وكذلك صنع معاوية الذي انتدب عمرو بن العاص، وهذه الصُّورة التي صنعها الصّحابيان الجليلان هي ما يُسمّى اليوم بالمحكمة المشتركة وهي صريحُ قول الحقّ ﷻ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ ويلزم على ابن سعدٍ ههنا أن يقول أن الله قد أمرنا بمخالفة شرعية؟!

فإن قلت: وكيف ذاك؟!

قلنا لك: زعم ابن سعدٍ ههنا إيجاب التّحاكم إلى محكمة مستقلة وأنّ من رغب عنها فإنّ صنيعه ذاك مخالفةٌ شرعية.

ونحن نقول له: قد أمرنا ربُّنا بمحكمة «مُشتركة» ولم يُوجب علينا محكمتكم «**المُستقلة**» وذلك صريح قوله: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ فامتثل ذلك أصحاب النّبي ﷺ يوم صفِّين وبعثوا حكماً من الطائفتين، فإيجابك الذي أوجبته ما أنزل الله به من سلطان وهو تحكّمٌ في دين الله لا دليل عليه وإيجابٌ بلا موجبٍ من صحيح النَّقل أو العقل!

وابن سعدٍ استدل بفعل عليّ ومعاوية على إيجاب التّحاكم إلى محكمة «**مستقلّة**» وهذا والله من أعجب الاستدلال وأغربه! فالدَّليل الذي استدلّ به ابن سعد صريحٌ في نقض استدلاله، فلو كان ما ادّعاه واجباً لكان لزاماً

على عليٍّ بن أبي طالب ومعاوية أن يتحاكموا إلى رجلٍ ممن اعتزل الفتنة بينهما كابن عمر وغيرهم من الصّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ الذين اجتهدوا وكفُّوا أيديهم عن القِتال، وعليٌّ ومعاوية من أفقه الصّحابة وأكثرهم علماً ولا يغيب ذلك عنهم، فيلزم على ابن سعدٍ ههنا أن يقول بأنَّ ما وقع فيه علي ومعاوية مُخالفة شرعية، فإن التزم بلازم قوله كان مُبتدعاً قال في الإسلام قولاً جديداً لم يُعرف عن السَّلف ولا عن الخلف، وإن لم يلتزم بلازم قوله بطل استدلاله وزعمه أنّ ما صنعته الدّولة مخالفةً شرعية، فالمُخالفة التي زعمها ابن سعد واستدلاله عليها منقوضٌ كما رأيتَ، فقولهم لا يقوم على سوقٍ صحيحة أبداً، وقبل ذلك وبعده فإن زعمه أنّ الدولة رفضت المبادرة هو كذبٌ صريحٌ عليهم، فإنَّ الدَّولة الإسلاميَّة وافقت عليها ولكنها اشترطت شرطين جعلت الحليم فيهم حيراناً فلله در أيدي الموحدِّين التي صاغت ذلك البيان!

والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحلَّ حلالاً أو حرَّم حراماً، فالمردود من الشّروط هو ما تقدّم بيانه وإذا خلا من ذلك فهو شرطٌ صحيحٌ لا شكّ في صحّته ومن يردُّه فهو جاهلٌ قائلٌ على الله بغير علمٍ، اشترطت الدَّولة تبيان حكم الدِّيمقراطية وغيرها من العقائد المناقضة لشرع الله وكذلك حكم من يُطالب بها ويقاتل لأجلها، واشترطت كذلك تبيان حكم الدُّول المُرتدَّة ومن يواليها مُحارباً المؤمنين المُجاهدين، فبُهت القوم وصُعقوا، ولما لم تكن لهم حجُّة صحيحة في ردِّ شروط الدّولة فزعوا إلى

التّشغيب على الدّولة وتلك حيلةُ المُفلس من الحجج! فأنّى لأهل المكر والخداع أن يرضوا بتكفيرِ أنفسهم وإعلان ذلك على الملأ؟!

ثم زعمُ ابن سعدٍ أن سبب القتال الحاصلِ في الشّام اليوم هو بسبب رفض الدّولة للمحكمة «**المُستقلة**» فزعمٌ كاذبٌ خاطئٌ، وبيان ذلك أن زهران بن علوش قائدُ ما يُسمَّى بـ «**الجبهة الإسلامية**» زعم بأن قتاله للدّولة لا لشيء وإنّما لأنهم خوارجٌ حرورية أزارقةٌ أصافرة يجب قتلهم قتل عادٍ وثمود! فهذا هو سببُ النِّزاع عند الخُصوم، ونحن نجزم بأن ابن سعدٍ جاهلٌ بالحال ولا يعلم سبب مقاتلة الجبهة الإسلامية للدولة وإنّما هو يتلقّف ما يمليه عليه بعضُ طلّابه الجهلة أصحاب الأهواء ثم يصدر عن قولهم ولا يتثبت في شيءٍ من ذلك، فحينئذٍ الزّعم بأن سبب مقاتلة الجبهة للدّولة بأنها رافضة للمحكمة المستقلة هو كذبٌ على أرباب الشأن وتقدمٌ بين يديهم بما لم يلتزموه، فحينئذٍ كلامُ ابن سعدٍ مردود عليه وقد نقضناه بحججٍ وبراهين واضحة لا تخفى على البَصير ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾؟!

قال ابن سعد: «**وقوعهم في التكفير بغير حق وحكمهم بالردة على من لا يستحق ذلك وإنما بالشبهة، فأدى بهم هذا إلى استباحة دماء بعض من حكموا عليهم بذلك، ولا يخفى خطورة هذا الأمر**» انتهى.

والدّعاوى إن لم يقيموا عليها * بيناتٍ أربابها أدعياء**

فابن سعدٍ زعم وقوع الدّولة الإسلامية في التّكفير بغير حقٍّ ونتج عن ذلك استباحتهم لدمائهم، فلِمَ ترك البيّنة الدّالة على صدق دعواه؟! وأين كفَّرت الدّولة الإسلامية من لا يستحق التّكفير؟! وهل اتّخذ ابن سعدٍ عهداً عند الله أن يكون كلامه معصوماً لا يحتاج إلى البيّنة والاستدلال؟!

بل كلامه هذا مردودٌ ولو أعطينا النّاس بمجرد دعواهم لفسدت الأرض واغتُصبت أموالٌ وأعراض، فما بالك بالدِّين؟! فلمّا لم يأتي بالبيّنة على كلامه كان الانشغال به عبثاً لا طائل منه.

قال ابن سعدٍ: «**أنه يُلاحظ على تصرفات الجماعة المشار إليها بُعدهم عن العلم وتخبطهم وعدم تبصرهم؛ فهي ليست صادرة عن علم وفقه، ولا يخفى أن هذه الأمور العظيمة لا بد أن تكون مبنية على فقه عميق ونظر دقيق، وهم في الحقيقة ليسوا كذلك فضعفهم العلمي ظاهر**» انتهى.

وهذا الكلامُ أيضاً كسابقه سردٌ بلا حجج دعاوى بلا بيِّنات مُوضحة ومثل هذا لا يُقبل منه ولا من غيره، وقد اتّهم الدّولة هنا مُطلقاً ببعدهم عن العلم وتخبطهم وانعدام بصيرتهم وضعفهم العلمي، نعم وأنا سأسوقُ لك أيُّها المنصف قولاً لابن سعد في شرحه على الأصول الثّلاثة ثم لنعلم بعدُ من هو ضعيف العلم المُتجاسر على قول المُمجوجات؟!

وهذا الشّرح بصوته موجودٌ إلى اليوم قالَ فيه قولاً غريباً على أهل اللِّسان وهو أعظمُ دليلٍ أنَّ الرّجل مُتقنٍ للحديث وإذا تكلَّم في غير فنِّه

جاء بالغرائب والعجائب!!

قال ابن سعدٍ في شرحه على الأصول الثّلاثة: «**تبارك أصل البركة والبركة مأخوذة من البركة وهي مجمع الماء**» انتهى.

ومعنى قولُ ابن سعدٍ ههنا هو أنَّ الأصل الذي تُردُّ إليه كلمة البركة وما يتصرَّف عنها من المعاني هو إلى البِركة التي هو مجمع الماء!!

قلتُ: أقسمُ بالله العلي العظيم لم يقلْ أحدٌ من أهل اللِّسان سلفاً ولا خلفاً أنَّ أصل البركة وما يتصرَّف من معانيها مأخوذٌ من البركة وهي مجمع الماء!!

وهذا القولُ جهلٌ مركَّب وتجاسر على اللِّسان وأهله بما لم يقولوه ولم يلتزموه أبداً، فمن تكلَّم في غير فنِّه أتى بمثل هذه العجائب والله!!

واعلم أن أهل اللّسان إن قالوا أصل الكلمة كذا وكذا، فإنّما يقصدون أن فروع الكلمة إنّما تُردُّ إلى ذلك الأصل الذي يذكرونه، وممن ألَّف على هذا النَّسق ابن فارس وهو صاحبُ المقاييس وقد قال في أصل البَركة: «**الباء والراء والكاف أصلٌ واحدٌ، وهو ثَباتُ الشيءِ، ثم يتفرع فروعاً يقاربُ بعضُها بعضاً**» انتهى.

فابن فارسٍ ينصُّ على أنَّ الكلمة هو ثبات الشَّيء، بخلافِ القول المُحدث الذي جاء به ابن سعدٍ من كيسه حين زعم أنَّ أصلها مأخوذ من

البِرْكـة وهـو مجمـع المـاء!!

فلـو قلَّبـت صفحـات الكتـب اللغويـة المطبـوع منهـا والمخطـوط المعلـوم منهـا والمفقـود فلـن تجد هـذا القـول الغريـب الـذي استحدثه ابـن سـعد أبـداً!!

نعـم مـن معـاني البركـة هـو البِركـة بكسر البـاء وهـو مجمـع المـاء، ولكنـه لا يُصيَّر أصـلاً تُـردّ إليـه جميـع المعـاني المأخـوذة مـن أصـل الكلمـة ولا يقـول بهـذا القـول إلا جاهـلٌ باللِّسـان جهـلٌ عظيـم.

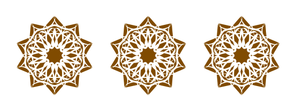
ومـا ذكـرتُ هـذا الأمـر إلا ليُعلـم مـن هـو ضعيـفُ العلـم حقًّـا، فلـو كان جاهـلاً بمعنـاه فـإنَّ الأحـرى بـه السُّـكوت لا أن يُبـدي في الأمـر ويعيـد ويبتـدع قـولاً جديـداً.

قـال ابـن سـعدٍ: «**أدعـو مـن ينتسـب إلى هـذه الجماعـة إلى الخـروج منهـا والابتعـاد عنهـا**» انتهـى.

قلـتُ: هـذا مـن الأمـر بالمنكـر والتَّناهـي عـن المعـروف قطعـاً، فنـزعُ اليـدِ مـن الطَّاعـة فسـوقٌ وظلـمٌ وغـدرٌ في ديـن الله ﷻ بإجمـاع المسـلمين، وأشـنع مـن النـازع يـده هـو القائـم بعمـل إبليـس الخسـيس المُزيِّـن للنَّـاس سـوء عملِهـم المُحسِّـن لهـم فسـوقهم وضلالهـم بزعـم النَّصـح والإرشـاد، وقـد فعلهـا قـومٌ مـن قبـل ابـن سـعد فأصبحـوا بهـا كافريـن!!

والمؤمَّـل مـن جنـود الدَّولـة الإسـلاميَّة أن يعضّـوا عـلى بيعتهـم بالنواجـذ

وأن لا يُنازعوا الأمر أهله ولا ينزعوا يداً من طاعةِ أميرهم إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان! وهذا آخر المقصود.





تعقيباً

على مباركة المحيسني لما

تُسمى الجبهة الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد وقفت على كلمةٍ مسجّلةٍ لعبدِ الله الْمُحَيْسِنيّ باركَ فيها إعلان الجبهة الإسلامية وأيّدها على ميثاقها التي أخرجته، وقد رُوي عن أمير المؤمنين أبي حفصٍ رضي الله عنه قوله: «**لستُ بالخبِّ ولا الخِبُّ يخدعني**»، والمؤمن الحقُّ ذو كياسةٍ وفطنةٍ، يتّقي الشّبهات استبراءً لدينه وعرضه ويَدَعُ ما يُريبه إلى ما لا يريبه، وينظر في مآلات الأمور قبل أن يتجاسر على مباركةِ من تسنّم ذُرواتٍ عند الْموالين للصليبين، وعبدُ الله الْمُحيسني من أهل الفطنة والكياسة إن شاء الله[1]، وهو أهلٌ لحسنِ الظن، وحرصه على جمع الكلمة ووحدة الصّف أشهر من أن يُنبّه عليه مثلي، والحقّ عندي أنّه جانب الصّواب في كلمته تلك، وكان الأولى في مثل هذه المواطن هو التّثبت والتّمهل ومعرفة القائمين على هذه الجبهة حقَّ المعرفة، وكان الأحرى به في أقل الأحوال أن يصبر حتى يُصدّقوا أقوالهم في ميثاقهم بصحيح أفعالهم، فكيف إذا علمت أنَّ القائمين على هذه الجبهة هم مؤتمرون -حقيقةً ومآلاً- بأمرِ سليم ابن إدريس، وهذا الأخير مُؤتمرٌ بأمر ابن جَربا المعروف؟!

فإن قلتَ: وكيف ذاك يا أبا القاسم؟!

قلنا لك: اصطبر إلى نهاية هذه الرِّسالة وستعلم يقيناً ذلك بإذن الله،

(١) ملاحظة من المؤسسة: هذا الكلام عن المحيسني قديم جدا، قبل أن يظهر ردته وزندقته وغدره أخزاه الله، ومن خدعنا بالله انخدعنا به.

وإحسانُ الظّن قد حثّ عليه الشّارع الحكيم، وهذا الأمر الإلهي ليس على إطلاقه فيُحسن الظّن بكل من هبّ ودبّ، بل إحسان الظّن يكون بمن عُرف عنه الصّلاح والتّقى والبُعد عن الشّبهات في أقل الأحوال، أمّا من كان حالُه مناقضاً لذلك فإحسان الظنِّ به سفهٌ وحُمقٌ، وقبل الشُّروع في ذلك لا بد من التّنبيه على خطأٍ وقع فيه المُحيسني، فقد قال ما نصّه: «**وقد بوّبَ الإمامُ مسلمُ في صحيحهِ بابَ الحكمِ بالظاهر**» انتهى.

قلتُ: نسبة تراجم الأبواب إلى مسلمٍ فيه نظر بل هو خطأٌ قطعاً، فالحقّ أنّ مُسلماً رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُبَوِّب صحيحَه ولم يُترجم الأبوابَ وقد نصّ على هذا غيرُ واحدٍ من أهل العلم، والتّبويب والتَّراجم إنّما جاء من شُرَّاح صحيح مسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأشهر التَّراجم التي اعتمدها العلماء رحمهم الله تراجم النّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه على صحيحِ مسلمٍ، وكثيرٌ من النّاس يخلط في ذلك، فينسب هذه التّراجم إلى مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وليس ذلك بالسَّليم أبداً، ولعلّ المُحيسني اختلط عليه وقوع ذلك في بعض الطّبعات الحديثة التي تجعل التّراجم في متن صحيح مسلم، فينقدح في ذهن القارئ أنَّ تلك التّراجم له، والحقّ أنّها ليست له، وأنت إذا رجعت إلى الطَّبعات العتيقة لصحيح مسلم ومنها الطَّبعة الأولى بالمطبعة العامرة -وهي أتقن تلك الطّبعات بشهادة الثّقات- تجد أنّهم لم يضعوا الأبواب والتّراجم في صُلب الكِتاب ومَتْنِه، وإنّما وضعوه في الهوامش والحواشي ومن ذلك التّرجمة التي ذكرها المُحيسني، فهي موجودة في هامش الصحيفة الثامنة والعشرين بعد المائة

من الجزء الخامس من صحيح مسلمٍ من الطّبعة المذكورة آنفاً بما نصّه: «**بابُ الحكم بالظّاهر واللحن بالحجّة**» انتهى نصّه، وهذه التّرجمة موجودة في كتاب الأقضية، والذي ترجّح عندي أيضاً أنّ مسلماً رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر بعد مقدمته كتابٌ ولا بابٌ، وإنّما سرد الأحاديث سرداً بلا تبويب أو تقسيم إلى كتبٍ، ومن تتبّع الطّبعة المذكورة وجدَ أنّهم التزموا ذلك فسردوا الأحاديث دون تبويبٍ ولا كتبٍ في صُلب المتن، وإنما وضعوا التبويب والكتب في هامش الصّحيح ولم يجعلوه في متنه، والقطع في ذلك يحتاج إلى بحث ليس هذا محلّه، وهذا عارضٌ من القول واستطراد لا بد منه، وهذا آوان الشّروع في المقصود، فأقول:

قد علمنا أنّ ما يُسمى «**الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**» يتكون من عدّة كياناتٍ، وهذا الائتلاف لا يخفى حاله على كل لبيب، فهو نظير مجلس الحكم العراقي الذي جاء به الصّليبين ليحكموا أرض العراق، وموالاتهم للصليبين أشهر من أن تُذكر، والصليبيون والمرتدون يدعمون هذا الائتلاف جهاراً نهاراً، وكذلك إعلانهم أنهم يريدون دولة ديمقراطية مدنية، وكلّ ذلك من الكفر العظيم بالله والله المستعان، ومن أبرز هذه الكيانات المُكونة للائتلاف هو ما يُسمى «**قيادة أركان الجيش الحر**» ويرأسها سليم بن إدريس، وحاله معلوم لا يحتاج لبيان، ومن مكونات هذه القيادة ما يُسمّى بـ «**مجلس القيادة العسكرية العليا**» وعدد هذا المجلس ثلاثون رجلاً يمثّلون خمس مناطق في سوريا،

مـن كل منطقـة سـتة أعيـان، عـلى هـذا نصّـت قيـادة الأركان كـما في موقـع مـا يُسـمى بالائتـلاف، وقـد علمنـا أنّ رئيـس مجلـس الشـورى في الجبهـة الإسـلامية المعلنـة هـو أحمـد بـن عيسـى الشّـيخ وهـو كذلـك قائـد لـواء صقـور الشّـام، وعلمنـا أيضـاً أن زهـران بـن علـوش القائـد العسـكري للجبهـة الإسـلامية وهـو كذلـك قائـد جيـش الإسـلام، وأحمـد بـن عيسـى الشـيخ عضـوٌ في مجلـس القيـادة العسـكرية العليـا للجيـش الحـر التابـع لمـا يُسـمى الائتـلاف الوطنـي ممثـلاً عـن المنطقـة الشّـمالية، وزهـران بـن علـوش هـو عضـوٌ في مجلـس القيـادة العسـكرية العليـا للجيـش الحـر التابـع لمـا يُسـمى الائتـلاف الوطنـي ممثـلاً عـن المنطقـة الجنوبيـة، وجميـع هـؤلاء يأتمـرون بأمـرِ سـليم بـن إدريـس، وهـذا الأخير مُؤتمـرٌ بأمـر ابـن جَربـا، ولا يخفـى حـالُ هذيـن الاثنـين وموالاتهـم للصليبيـين والمرتديـن أشـهرُ مـن أن تُذكـر، ولا يخفـى أيضـاً أن العلـج الصليبـي جـون ماكـين قـد التقـى بسـليم إدريـس، وقـال سـليم إدريـس بعـد ذلـك مادحـاً لهـذا العلـج: «**لـن ننسـى زيـارة ماكـين الشّـجاعة إلى سـوريا**».

فلـم يسـتحي مـن الله ولا اسـتحى مـن نفسـه ولا حـول ولا قـوة إلا بـالله، وهـذا التّفصيـل الـذي ذكرتـه مهـمٌ في تصـوّر واقـع الجبهـة الإسـلامية المُعلنـة، وهـذا التّصـور صحيـحٌ لا شـائبة فيـه ومـن شـاء فليتأكـد بنفسـه مـن موقـع الائتـلاف الوطنـي، وكلّ مـن تصـوّر الـشيء عـلى خـلاف حقيقتـه في الخـارج، فإنـه سـيحيد في حكمـه ورأيـه مـن الصّـواب إلى الخطـأ قطعـاً، ولا أدري هـل فـاتَ هـذا التّفصيـل عبـدالله المُحيسـني أم لا؟!

فكلّ جندي في الجبهة الإسلامية يأتمر بأمرِ أحمد عيسى الشيخ الذي يأتمر بأمرِ الخبيث المرتد سليم بن إدريس الذي يأتمر بأمرِ كبيرهم الذي علّمهم الكفر والردّة ابن جربا!! وهذا الأمر أوضح من الشّمس في حمارّة القيظ، ولا ينكره إلا جاحد مُكابر متنكّب للحق!! فكيف يُباركُ عاقلٌ عارفٌ هذه الجبهة الإسلامية المُعلنة -بعد هذا التّفصيل الذي سردناه-؟!

حينئذٍ علمنا أنّ إخراج الجبهة الإسلامية لميثاقهم لا ينفعهم بعد ثبوت ائتمار رئيسهم بأمر سليم بن إدريس!! ولم نعلم أن أحمد عيسى الشيخ أو زهران علوش قد تبرؤوا من هذا الائتلاف، بل لم يزالوا على رأس عملهم في مجلس القيادة العسكرية العليا للجيش الحر، ومن أحسن الظّن فيهم وفي ميثاقهم بعد ما ذكرنا من التّفصيل دون أن يعتبر القرائن الدالّة على ائتمارهم بأمر سليم بن إدريس، فهو في أقلّ أحواله أحمق مُكابر، ولو أنّا أخذنا النّاس بظواهرهم فقط دون اعتبار قرائنهم، لقلنا بأن حكام نجد والحجاز من آل سعود مسلمون وباركنا حكمهم!!

فإن قلت: وكيف ذاك؟!

قلنا لك: لو أنّك رأيت النّظام الأساسي للحكم الخاص بآل سعود -وهو نظير ميثاق الجبهة- لباركت حكمهم وجعلته إسلامياً!! وما ذاك إلا لأنّهم ينصّون صراحةً على تحكيم الشّريعة في كل شيء وأنّ نظامهم إسلامي لا وجود للبرلمانات الشّركية فيه ولا الانتخابات ونحوها!!

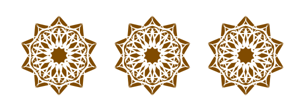
فلو أخذنا الأمر بظاهر أمرهم فقط دون اعتبار القرائن، لباركنا النّظام الأساسي لحكم آل سعود!!

ولكن القرائن التي احتفّت بحكام آل سعود تدلّ صراحةً على أنّهم نبذوا كتاب الله وشريعته ورائهم ظِهرياً واشتروا به ثمناً قليلاً فلم ينفعهم نظامهم الأساسي للحكم أبداً، وهذا معلومٌ قطعاً ولا نحتاج لبيانه، فحينئذٍ كلّ من رام الحكم على الجبهة الإسلامية وميثاقها، فيلزمه أن لا يقصر نظره على ميثاقها التي أخرجته، وإنّما ينظر في القرائن التي احتفّت بهم ويحكم باعتبارها ولا يُهملها كأنه لا يرها!! فائتمار أحمد عيسى الشّيخ وزهران علوش بأمر سليم بن إدريس قرينةٌ صريحةٌ صحيحةٌ صارفةٌ عن إحسان الظنّ، ونحن نُحسن الظنّ بجنود الجبهة الإسلامية ونعلم أنّ كثيراً منهم فيه خيرٌ وصلاح ولا يرضى أن يأتمر بأمر رجلٍ يتبع سليم بن إدريس في حقيقته[1]!! وعلى البصير منهم أن يتّقي الله ويخاف عقابه وأن ينظر في حاله وحال أميره ويُمعن النّظر في حقيقتهم التي ذكرناها، فحينئذٍ علمنا أنّ مباركة المُحيسني لإعلان الجبهة الإسلامية غلطٌ واضحٌ، فإحسان الظنّ الذي أعمله ليس في موضعه قطعاً، ومن الظّلم العظيم وضع إحسان الظن في غير موضعه، وأنا لا أطلب منه أن يسبّهم أو يذمّهم أو يلعنهم، ولكن

(١) ملاحظة من المؤسسة: هذا كله كلام قديم، فمعلوم أن حال صحوات سوريا تطور مما آل بهم إلى الردة فيما بعد، فهذا الكلام يعتبر منسوخا ولاغيا والشيخ نفسه لا يقره بعد تغير الأمور.

المطلوب منه ومن غيره هو التّروي والتّمعن وترك العجلة وانتظار الأفعال المُصدّقة للأقوال، وليس الاكتفاء بالميثاق الذي لا ينفعهم مع وجود قرائن أخرى تدل على خلاف ما أقرّوا به في الميثاق!! فهؤلاء حُكّام آل سعود يزعمون أنّهم يعملون بالتّوحيد وأنهم يحكّمون شرع الله في نظامهم الأساسي للحكم، ومع ذلك تجدهم في الحقيقة على خلاف ما ادّعوا كما يعلم ذلك كل نبيه، فهم أشدّ النّاس ردّةً وكفراً ونفاقاً وكُرهاً للدّين وأهله، وتوحيد الله وشرعه بريءٌ منهم وبينهم وبينه كما بين المشرق والمغرب!!

فلو اكتفينا بنظامهم الأساسي في الحكم على الحكّام من آل سعود لجعلناهم أئمةً وهُداةً وباركنا حكمهم!! وكذلك لو اكتفينا بميثاق الجبهة الإسلامية في الحكم عليهم دون اعتبار القرائن التي ذكرناها والتي لا تجعل لإحسان الظنّ محلاً لباركنا جبهتهم وأيّدناهم -وهيهات لذلك- !! ونسأل الله أن يصله هذا المكتوب ويتمعّن فيه حقّ التّمعن، وهذا آخر ما قصدتُ بيانه، وأسأل الله أن يغفر لي ويعفو عنّي وأن يرحمني ويوفقني لهداه، وأسأل الله أن يبصر المُحيسني بالحقّ وأن يبعد عنه نزغات الشّيطان، إنه ولي ذلك والقادر عليه.





التعقب

على رسالة أبي قتادة



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فقد صدرت اليوم رسالة منسوبة لأبي قتادة وهي موسومةٌ بـ «**رسالة لأهل الجهاد بالشام**» وقد رأيت أبا قتادة فيها قد أصاب في غالب رسالته إلا في مواضع سيأتي معنا بيانها، وقد علم كل ناظرٍ في ساحة العراق والشام -وخاصةً الأولى- أن القائم فيها على الجبهات -في الأغلب- مقاتلاً عدو الله ورسوله هي الدولة الإسلامية في العراق والشام أعزّها الله وأعزّ أميرها ومكّن لها في الأرض، بل في العراق لا يوجد جهادٌ قائم على سوقِه إلا جهاد جنود الدَّولة، فقد ذهب الزبد جفاءً؛ لأنه لا ينفع الناس، وأما ما نفع الناس فقد مكث اليوم في أرض العراق محارباً للرافضة المشركين ومن أعانهم من المرتدين، حينئذٍ كان الأولى بمن يلقي بالنصح إليهم أن يراعي حال المنصوحين وأنهم اليوم هم القائمون على كل ثغور العراق وكثيرٍ من ثغور الشام، وهذا الأمر كفيلٌ أن يردع كل من يطلق لسانه فيهم تصريحاً أو تلميحاً، واعلموا أن التصدّر والإفتاء ولايةٌ لا يُولّاها أسير لا يدري ما حوله؛ لأن الأسير لا يتمكن من معرفة الواقع وإنما يعتمد في ذلك على ما يُنقل له، ولا يصح لأسير في سجون الطواغيت أن يتكلم فيما شجر بين المجاهدين اليوم لأننا نقطع بجهله بواقعهم وحقيقة حالهم، وهذا ما نبّه عليه أبو قتادة نفسه في رسالته فقال: «**أحذر إخواني المجاهدين من قادة وجنود من الاستماع إلى ما يصدره البعض من فتاوى عن بُعد**» انتهى.

فهذا الكلام يشمل أبو قتادة نفسه، فإنه يتكلم وهو أسير بعيدٌ عن المجاهدين ولا يدري حقيقة أفعالهم ولا ما شجر بينهم، والحكم على شيء فرعٌ عن تصوِّره، وإذا فقد الناصح التصور الصحيح للمسألة حاد في نصيحته وخبط فيها خبط عشواء، وهو نظير ما وقع فيه أبو قتادة في مواضع، فعجباً لمن ينكر شيئاً ولا يعلم أنه متلبس بذلك المنكر!! وهذه الرسالة شَابَها ما شابَ كثيرٌ من الرسائل التي أرسلها من نظنّ بهم الخير والصلاح إلى أهلِ الشام، فيتركون أصلَ الدَّاء ومَنْبَت الْعَطَن ويبحثون في أمورٍ اجتهادية -في أقل الأحوال- ثم يُهوِّلون من هذه الأمور الاجتهادية حتى أنك تظن أنه شغل الناس اليوم وأنهم قد اقتتلوا على التسمي بأميرِ المؤمنين ونحوها من الأمور التي أقلّ أحوالها الاجتهاد السائغ، ثم هم يتركون المناهي العظام التي اقترفها خلقٌ من المجاهدين في الشام كما يفعله كثير من الكتائب التي تنتسب للإسلام في الشام من تَنَحُّلِ نِحْلَةِ الديمقراطية الكافرة وكذلك موالاةِ كتائبٍ شهيرةٍ للنصارى الأمريكيين والرُّكون إلى حكَّام تركيا المرتدين المحاربين لدين الله وكذلك نزع اليد من طاعة الأمير وغيرها من المنكرات المعلومة، وهذا الأخير قد فشى وشاع حتى استساغ تعاطيه كثيرٌ من الكتائب فيصبح المرء منهم مبايعٌ لأميره ثم يُمسِي ناكثاً لبيعته دون نكير أو استشعار لعظيم المنكر الذي اقترفه، فرسالةُ أبي قتادة -على ما فيها من الحق- إلا أنها خلت من التعريج على المنكرات العظيمة التي هي أصول الفساد في المجاهدين على ثغر الشام

اليوم، وسبب هذا أن أبا قتادة لم يتصور الواقع الصحيح للمجاهدين وإنما نُقل له أوهامٌ وخيالات لا وجود لها في الخارج.

فرُبَّ قائلٍ يقول: يا أبا القاسم قد والله حِدْتَ عن الحق وجانبت الصواب، فإن أبا قتادة تكلّم عن أصل الفساد في الشام اليوم ألا وهو الاختلاف الحاصل بين المجاهدين، فما بالك تزعم أنه لم يُنبِّه على أصول الفساد العِظام؟

قلنا لك: إن الاتفاق أو الافتراق لا يمدحان بإطلاق، فقد تكون المفارقة في بعض المواضع مذمومةً وفي مواضع أخرى محمودةً، وكذلك الاتفاق فقد يكون في مواضع مذموماً وفي مواضع أخرى محموداً، وما حصل في الشام اليوم في أغلبه هو من الافتراق المحمود وهو مفارقة تلك الكتائب الديمقراطية ومباينتها في نهجها وكذلك مباينة المتدثرين بالإسلام ظاهراً والمبطنين الديمقراطية في قلوبهم، وقد يوجد افتراق مذموم في الشام ولكنه قليل كما هو الحال في تخلّف البعض عن بيعة أبي بكر الحُسيني الهاشمي حفظه الله، فإنّا نحسب تأخرهم هذا هو تهاون في أداءِ واجبٍ عظيم اتفق الأئمة على وجوبه ألا وهو اتفاقهم على وجوبِ نصبِ إمامٍ للمسلمين، وهذا استطراد لا بد منه إذ أن أبا قتادة يتكلم في رسالته عن خلافٍ حاصلٍ بين المجاهدين في الشام، فقد كان الأولى بأبي قتادة أن يضع يده على أصل هذا الخلاف وأن يحقَّ الحقّ فيه ويبطل الباطل، فيقول لمن نكث بيعته: اتقِّ

الله ولا تعصِ أميرك بأن تخلع بيعته من عنقك جهاراً نهاراً!!

فالطاعة على العبد متعيِّنةٌ، ولو كان المُتأمِّر عبداً حبشياً كأن رأسه زبيبة، فما بالك وقد تأمّر أبو بكر الحُسَينِيّ الهَاشِمِيّ حفيدُ فاطمة بنت رسول الله؟! وهذا آوان الشروع في ذكر ما أخطأ فيه أبو قتادة في رسالته السالفة.

قال أبو قتادة: «**من نافقة القول تذكير إخواني أن الإمرة اليوم هي إمرةُ جهادٍ والطوائف الآن طوائف جهاد، فليس هناك أميرٌ ممكنٌ يُعامل معاملة الخليفة أو ما أشبهه من الأسماء والألقاب**» انتهى.

قلتُ: إطلاق القول بأن الإمرة اليوم هي إمرة جهاد هو إطلاق فاسدٌ قطعاً، ولا يقع في هذا إلا أحدُ رجلين:

أولهما: الجاهل بالواقع المنصرف عن تحقيق الوقائع.

وثانيهما: الجاهل بأحكام الإمامة.

وغالب من يتكلم اليوم ويخطئ في هذه المسألة هو جاهل بأحكام الإمامة وتنزيلها اليوم، لذلك تجد كلامهم فيه ملتبس لا ينضبط، ومن هذا الالتباس هو ما وقع فيه أبو قتادة ههنا إذ وصف الإمرة في الشام اليوم بأنها إمرةُ جهاد، وهذا القول لا يصدر إلا عن من لا يفهم إطلاقات الأئمة للولايات ومقصودهم بذلك، وهذا كثير في المتصدرين اليوم وسببه الأول هو جهل كثير من طلبة العلم بأحكام الإمامة لبعد العهد بها، ونظيرُ هذا

ما تكلّم عليه أبو العباس ابن تيمية من أن كثيراً من العلماء يخطئون في مسائل الحج لبعدهم عن أداء مناسك الحج والعمرة وهذا ظاهرٌ بحمد الله، فليس كلام العالم المجاور لمكة ككلام العالم في أقصى المغرب أو المشرق! فالأول قد أدّى المناسك وتعاطاها حتى أتقنها، أما الثاني فهو بعيد عنها ولم يتعاطاها فلم يتقنها، كذلك اليوم في مسائل الإمامة فإنك تجد بعض الطلبة يخبط فيها خبطاً عجيباً، ومن هذا الخبط هو ما أشرنا إليه، فإن الأئمة لا يطلقون كلمة «**أمير الجهاد**» ويقصدون بها كل أمير تأمّر على نفرٍ من المجاهدين في بقعة من الأرض، فهذا الإطلاق لم يرد معناه على ألسنتهم، بل مقصودهم بأمير الجهاد هو الأمير الذي يولّيه إمام المسلمين إمرة الجهاد فتكون إمارته خاصةً بالجهاد ولا تتعدّى غيره، وليس مقصودهم بذلك أن يُسمّى كلُّ من تأمّر على نفرٍ من المجاهدين في بقعة من الأرض بأمير الجهاد، فهذا غلطٌ وخبط في فهم كلامِ الأئمة وهو كثير في كلام المتصدرين اليوم، فحينئذٍ ليست هي من الولايات المستقلّة بذاتها بل هي من الولايات التي يضعها إمام المسلمين، وأنت تجد هذا كثير في كتب السياسة الشرعية، أما توصيف الحال في الشام اليوم فيُقال: امتَّد إليها سلطانُ إمامٍ صحَّت له بيعةٌ شرعية، وهذا الإمام هو أبو بكر الحُسيني الهاشمي حفظه الله، فقد صحّت له بيعةٌ شرعية من أهل الحل والعقد وبويع أميراً للمؤمنين، ثم امتد سلطانه إلى الشام بعد أن أرسل إليها جنوداً ومالاً وسلاحاً فحكموا كثيراً من المدن في الشام، وقد بايعه خلقٌ كثير من المجاهدين الصادقين

في الشام، والشام يوم أن امتدّ إليها سلطانُ أبي بكر كانت تحت سلطان مرتد وليس فيها إمامٌ للمسلمين، فلم يفتأت أبو بكرٍ على أحدٍ بحمد الله، ولا حرج في ذلك شرعاً ولا حجّة لمن تخلّف عن هذه البيعة بسبب عدم مشاورته، فأبو بكر الصديق ترك مشاورة عليٍّ والزبير -وحسبك بهما- ومع ذلك لم يكن ذلك قادحاً في خلافة أبي بكر الصديق، فهذا توصيف صحيح فصيح لحال المجاهدين في الشام، أما ما سوى هذا الوصف فلا حقيقة له البتَّة، حينئذٍ لا يصح إيراد ما اصطلح عليه الأئمة بإمرة الجهاد وتنزيل ذلك على المجاهدين في الشام، أما الكلام في التمكين وهل يُشترط ذلك للإمام؟ فالكلام فيه واسع متشعب، وجِمَاعُه أن يُقال: لا يُشترط في إمام المسلمين أن يكون مُمكَّناً تمكيناً تامًّا بلا نقصان، فإذا بايع الإمام عددٌ من أهل الحل والعقد صحّت بيعته ولزم المسلمين كافةً طاعته، ولو كان الأمر غير ذلك لما صحّ للمسلمين إمام البتّة، فهذا أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد ثار المرتدون من العرب عليه حتى لم يبقى معه من جزيرة العرب إلا أقلُّ القليلِ، فلم يكن ذلك ناقضاً لبيعته التي عُقِدت، وهذا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد حُصر وامتّدت له يد الخوارج والبغاة وهو في عقر داره محاصراً لا يلْوي على شيء حتى قتلوه شهيداً سعيداً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسبك بهذا المثل في ظهورِ فقدان التمكين عن عثمان بن عفان فقد حصروه أياماً ولياليا فلم يكن ذلك ناقضاً لبيعته التي عُقدت، فهل توجد صورةٌ لفقدان التمكين أشدَّ من هذه؟!

اللهم لا، وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قد امتنع أهل الشام مع أميرهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عن بيعته وكانت خارجةً عن سلطانه وغيرها عدد من البلاد، فلم يكن ذلك ناقضاً لبيعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حينئذٍ انتقضت شبهة الذين يزعمون اشتراط التمكين التام حتى تنعقد البيعة للإمام.

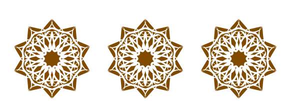
قال أبو قتادة: «**وإن ما ينتجه تسمية الأوهام بالحقائق والتعلق بالأسماء والهياكل والألقاب فمن الإثم العظيم في دين الله تعالى أن يقتل أهل الإسلام بعضهم بعضاً من أجل أُمراء أو أسماء تنظيمات وضعها الناس**» انتهى.

قلتُ: هذا تعريضٌ ظاهر جليّ بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد كان الأولى بمن علم حالهم أن يمسك لسانه عنهم حتى لو رأى فيهم خطأً فلا يُشهر ذلك على الملأ؛ لأنهم اليوم قائمون على سوق الجهاد في العراق ذائدون عن ثغره بلا منازع، فوجب حينئذٍ إمساك اللسان عن الطعن فيهم ونبزهم بأن ما هم عليه أوهام عريةٌ عن الحقائق، فهذا النبز اشتهر به ضباع الجهاد اليوم فيزعمون أن هذه الدولة وهمية لا وجود لها في الخارج وإنما هي في خيالات محبيها فقط وقد كذبوا في ذلك وما أصابوا الحق فهي دولة حقيقية على الأرض وإن رغمت أنوفُهم، والدولة الإسلامية في العراق والشام ليست وضعاً من الناس أو من اختراع قادتها، بل هو امتثال لأمرٍ شرعي قد انعقد الإجماع عليه ألا وهو وجوب نصب

إمامٍ للناس، حينئذٍ لا يصح وصفها بأنها من وضع الناس بل هو أمرٌ ربانيّ اتفقت عليه الأمة بلا مخالف.

قال أبو قتادة: «**فإني رأيت بعض من تسمّى بالخليفة أو أمير المؤمنين هو في هذا الباب على دين الرفض دون أن يدري فإنهم هم من يرون الأمراء والأئمة وضعاً إلهياً لا اختياراً بشرياً يخضع للمصلحة دون غيرها**» انتهى.

قلتُ: لا نعلم أحداً من المجاهدين اليوم في الشام يقول بقول الرافضة ألا وهو أن الأئمة يُنصبون من الله لا من الخلق، فهذا القول لا وجود له فيمن انتسب للجهاد اليوم، وذكره ههنا لا حاجة منه وهو من جنس ذكر الأشياء التي لا وجود لها في الخارج ومن الاستكثار بما لا حقيقة له، أين من زعم ذلك في الناس اليوم؟! فانظر رحمني الله وإياك كيف يُصدف بعض الناس عن إنكار منكرات ظاهرة واقعة في الشام وعدم التعريج عليها، ثم يخترعون أقوالاً من رؤوسهم لا حقيقة لها ولا نعلم أحداً قال بها ابتداءً فينكروها! وبالجملة فقد سبق أن وصفنا لك رسالة أبي قتادة بأنها صدفت عن ذكر المنكرات الخطيرة التي وقعت في الشام والتنبيه عليها ونصح أهلها، وانشغلت بأمور أقل أحوالها الاجتهاد بل ذكرتْ أموراً لا وجود لها في الخارج ولا نعلم من قال بها، وهذا آخر التعقُّب على أبي قتادة والله يغفر لنا وله.



الرد

على من يكفر بعض الأعيان



بسم الله الرحمن الرحيم

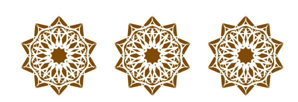
أما بعد، فقد وقفتُ على قولٍ لأحد الإخوان تجاسرَ فيه على تكفيرِ ابن برّاك وابن سعد والطَّريفي وأناطَ تكفيرهم بأنهم جوَّزوا الكفرَ للمصلحة أو أنهم راضون بدستور الإخوان الكفري في مصر، واستدلّ على ذلك بأنهم أباحوا التصويت لدستورهم، ولا يشكّ العارفُ بهؤلاء الشيوخ بُعْدهم عن الكفريّات التي رماهم بها صاحب هذا القول، ومنشأ هذا الغلط في الحكم هو الخطأ في تصوّر قول ابن برّاك ومن معه، فقد فهمه بعض الإخوان على أنه تجويزٌ للكفر مصلحةً، ولا يرميهم بمثل ذلك إلا الجاهل بحقيقة قولهم، فإذا كان جاهلاً بحقيقة قولهم فلْيُنْعم نفسه بالسكوت ولا يتجرّأ على تكفير الشيوخِ بفهمٍ مغلوط، وقبل الشروع في المقصود لابدّ من تبيان أنني لا أقصد من هذه الرِّسالة تجويز التصويت للدستور -والعياذ بالله- بل الحقُّ أن التصويت مُحرَّمٌ ولا شكّ في ذلك، ومن وضع هذا الدستور فهو كافرٌ بالله العظيم خالعٌ لربقة الإسلام من عنقه وإن صلَّى وصام وحجَّ البيت الحرام، وهذا استطراد وإيضاحٌ مهمٌ حتى لا يلج أهل الأهواء فيرمونني بالباطل والبُهت، وهذا آوان الشروع في المقصود، فأقول:

حقيقةُ قولِ ابن برَّاك وابن سعد والطَّريفي ممن جوَّز التَّصويت للدستور هو أنَّ التَّصويت عليه لا يستلزمُ الْإقرارَ بِمَا فيه من الكفر البواح المبين، بل جميعهم يرون أن ما فيه كفرٌ بالله العظيم من قائله وواضعه ولا يختلفون

في ذلك، وإنما منشأ العطن عندهم هو في زعمهم الانفكاك بين التصويت للدستور وبين الإقرار والرِّضى بكفريّاته، فلما كان الانفكاك عندهم ظاهراً لم يروا حرجاً في التصويت درءاً لأعظم المفسدتين -عندهم- وبهذه الحقيقة يكون تصوُّر قولهم صحيحاً لا شائبة فيه ولا يجوز لأحدٍ أن يردّ عليهم قبل أن يعرف حقيقة قولهم هذا، والرَّد عليهم إنما يكون بإثبات التلازم بين التَّصويت للدستور وبين كفرياته، فإن من لازم التَّصويت على هذا الدستور هو الرِّضى بأن تكون تلك المواد الكُفرية حاكمةً على المسلمين وهذا تلازمٌ ظاهرٌ لا أعرف كيف ذهلوا عنه؟!

فمن صوّت على دستورٍ فيه تقريرٌ لما يُسمَّى بـ «**حرية الاعتقاد**» فإنه يلزم من ذلك أن لا يُقام حدُّ الرِّدَّة على المرتدين أبداً سواءً عرف ذلك أم جهله، وفيه من تكثير سوادِ الكافرين الواضعين لهذا الدُّستور وتحسين رأيهم ما فيه ولا يخفى ذلك على لبيب، فحينئذٍ علمنا خطأ من كفَّر ابن برّاك وغيره بحجَّة أنهم يُجوِّزون الكفرَ للمصلحة أو أنهم راضون بدستور الإخوان، فقد علمنا أن قولهم إنما نشأ باعتبارهم أن التصويت ليس فيه دليلٌ على الإقرار بكفريَّات الدستور وليس لكونهم يُجوِّزون الكفر للمصلحة وغيرها من الكفريات، وهذا هو منشأ الخطأ ويجب على المتكلِّم في هذه المسألة أن يُدرك هذا الأمر فلا يُسارع برمي المخالف بالكفر حتّى يتبيّن حقيقة قوله، وليتَّقي الله من يُطلق لسانه بتكفير أحدٍ من المخالفين بالباطل فإنها زلةٌ خطيرة وبائقةٌ ما لها من فَوَاق! وليس من شرطي ههنا أن أُفصِّل

في الـردّ عـلى المخالفـين في هـذه المسـألة فقـد كفانـا مؤنـة ذلـك الشـيخ أبو الحسـن الأزدي في رسـالته «**التجليـة والنَّقـض لمـدرك قـول مجيـز التصويـت للدسـتور**» فلتُراجـع فإنهـا رسـالةٌ نفيسـةٌ مـن أنفـس مـا كُتبـت في تحقيـق قـولِ المُخالـف والـردّ عليـه مـع الاسـتفادة مـن درس الشـيخ أحمـد الحازمـي المعـروف، وإنـما شـأني في هـذه الرسـالة هـو تبيـان الباعـث لهـؤلاء الشـيوخ عـلى تجويـز التّصويـت وتبيـان خطـأٍ مـن كفّرهـم زاعـماً أنهـم يُجـوِّزون الكفـر للمصلحـة وغيرهـا مـن الكفريـات، وهـذا آخـر مـا قصـدتُ بيانـه في هـذا المقـام والله يغفـر لنـا ولـك.



التعقب

على كلام الشيخ سليمان العلوان فك الله قيده

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فاللهم أنزل نصرك على عبادك المجاهدين في الشّام، اللهم عليك بالبغاة والمرتدين الموالين للكافرين يا أرحم الراحمين، نعم لا تزال الأيادي الآثمة العابثة بجهاد المسلمين في الشّام تجترح السوء وتدعو إليه وتصدّ عن سبيل الله بغير حقّ وتروّج الأكاذيب والممجوج من القول عن عباد الله المجاهدين يبتغون بذلك الفتنة، وكان من آخر أمرهم أن عمدوا إلى التحريش بين المجاهدين والشّيخ سليمان ابن علوان -فك الله قيده- فسعوا إلى الشّيخ وألّبوه على الدّولة واختلقوا أكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان وأوغروا صدر الرّجل على إخوانه المجاهدين، فزعموا أنّ الدولة الإسلامية تقتل من لا يبايعها وغير ذلك من قبيح الاختلاق، فصدر الشيخ عن رأيهم ولم يراجع أهل الشأن ويتثبت، وما كان له ذلك غفر الله له! فلعلّ من نقل إليه خصمٌ للدّولة أو لعله فاسقٌ أو قتّات نـمّام أراد بالمجاهدين شرًّا، وليست هذه أول مرة يعمد فيها أعداء الدّولة إلى التّحريش، فقد قام هؤلاء الحمقى بعمل إبليس خير قيام واجتهدوا في التّحريش اجتهاداً حتى لم يُبقوا عالماً إلّا سعوا إليه بمثل ما سعوا به إلى ابن علوان، فسجّلوا للشيخ كلاماً في حقّ الدّولة -بعد إيغار صدره بالأكاذيب- وهذا إجمال كلامه -فكّ الله أسره-:

قال: بأنه ليس من حق الدولة استهداف الأحرار!

وقال: وألمح إلى أن الدولة تقتل من رفض مبايعتها!

وقال: الدولة ليس لهم بيعة عامة.

وقال: من شروط البيعة أن ينتخبه أهل الحل والعقد وأبو بكر ما انتخبه أهل حل ولا عقد.

وقال: إذا كان قائده والمسؤول عنه ما رضي عن عمله فكيف يطلب من النّاس مبايعته.

هذا مجمل ما جاء في ذلك التّسجيل، وقبل الشّروع في الرّد عليه أنبّه على أن الشيخ سليمان ابن علوان حفظه الله من أعيان المحدثين والفقهاء في نجد ومن المقدّمين فيهما خاصةً علم الحديث، وله في نصرة دين الله ونصرة المجاهدين قصب السّبق وقد قام بحقّ العلم مقامٌ لا نعرف أحداً سبقه إليه من أقرانه العلماء والفضلاء[١]، ولا يزال الحكّام المرتدين يكيدون له بالسّوء ونسأل الله أن يفك قيد أسره، وكلُّ ذلك من الحقّ الذي نعرفه ولا ينكره أحد ومع ذلك فإن المعصوم الذي لا يُخطئ ولا يُرد عليه قوله هو رسول الله ﷺ فقط، فلا عصمة لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ حاشا الإجماع، فلا يشغبّن أحدٌ بأنني لا أحترم الشّيخ أو أنّني أرميه بالباطل أو أتنقّص من قدره والعياذ بالله، والأصل أنّني لا أذكر هذه المقدمة لكونها

---

(١) ملاحظة من المؤسسة: نعلم الملاحظات المشهورة على الشيخ سليمان العلوان، فنسأل أن يهديه وأن يتراجع عنها، فالحق فوق كل أحد، وأخطاءه مردوده عليه، ولكل جواد كبوة.

حقيقـةٌ مسـلّمةٌ بهـا عنـد كثـير مـن المنصفـين، ولكـن بعـض المتعصّبـة مـن الزاعمين لحبّ الشيخ لا يقبلون أن يُخطِّئه أحدٌ البتّة ولو كان ما قاله ظاهر البطلان، وذلك من أقبح أنواع الهوى والعياذ بالله، ولا يقولن أحدٌ بأنّ الأصبحي مجهول والعلوان معلوم، ولا نترك قول المعلوم لمجهول لا نعرف حاله! فهذا ميزان سوءٍ وبهت أشاعه بعض المتعصّبين اليوم وهي بدعة لا نعلم قائلاً بها أبداً! فالحقّ واحدٌ قديم لا يضرّه جهالة قائله أبداً، والباطل واضحٌ لا يقويّه أن القائل به من المشايخ المقدَّمين المعلومين، فالعمدة هو في ذات الحقّ ولا اعتبار لما يحتفّ به من حال القائل به أكان معلوماً أم مجهولاً؟!

ولا بد أن يُعلم أنّ هذا التّسجيل للشيخ قديمٌ قبل أسابيع عدّة ولم يدرك الشّيخ ما حصل في الشّام اليوم، وهذا آوان الشّروع في المقصود:

أما قول الشّيخ بأنّ الدَّولة تستهدف الأحرار وأنّها تقتل من رفض مبايعتها، فذلك بهتان لا يجوز أن تُرمى به الدّولة البتّة، ولعن الله من كذب على الشّيخ وسعى في التّحريش بينه وبين المجاهدين، فإذا كانت الدّولة لم تقتل من نقض العهود والمواثيق بعد توكيدها وخلع يده من طاعة أمير المؤمنين حفظه الله جهاراً نهاراً بلا مسوّغ، أفتراها تقتل من يرفض بيعتها ابتداءً؟! اللهم لا.

فلا شكّ حينئذٍ أن اتهامها بهذا البهتان هو محضّ كذب اختلقه بعض

القتّاتين، وكان الأولى بالشّيخ -فك الله قيده- أن يتثبّت في النّقل وأن لا يسمع من خصوم الدّولة والوشاة بها، وكأنّي بالدّولة الإسلامية تتمثّل بقول الأول:

لقد كذب الوشاة ما بُحت عندهم * بليلى وما أرسلتهم برسول**

تالله لقد كذب الوشاة على الشّيخ وأوهموه بخلاف الواقع، وما كان للشيخ أن يُصغي إليهم غفر الله له وفكّ قيده، وأمّا قول الشيخ بأنّ الدولة ليس لها بيعة عامّة، فالحقّ أن البيعة العامة كلمةٌ موهمة حمّالةُ أوجهٍ ولا أدري ما يقصد الشيخ فك الله أسره بهذه الكلمة؟!

وبالجملة فإن وجوب نصب الإمام قد أجمعت عليه الأمّة وعُدَّ الخلاف فيه شذوذاً عند أهل العلم، فإذا تقرّر ذلك فإنّه يجب على الأمة نصبُ إمامٍ لهم ومبايعته على السّمع والطّاعة، وهذا عينُ ما قامت به الدّولة منذ سنين وقد رفعت بذلك الحرج عن الأمة، فإمّا أن يكون الشّيخ مخالفاً للدّولة في وجوب نصب الإمامة ابتداءً، حينئذٍ يكون خلافه شذوذاً لا اعتبار له، وهذا الأمر بعيدٌ عن مثل الشيخ فكّ الله أسره، وإمّا أن يكون الشيخ مخالفاً للدّولة في توقيت إعلان الإمامة وأنّ الشّيخ يرى تأخير نصب الإمام، فحينئذٍ يكون للشّيخ اجتهاده في هذا الأمر -على أنّه خلافُ الرّاجح شرعاً وعقلاً- فيكون خلافه حينئذٍ اجتهادياً، ولا يجوز الإنكار والتّشنيع في مسائل الاجتهاد، ولا يوجب الاجتهاد تأليباً وتشهيراً أمام الملأ أبداً، وأمّا

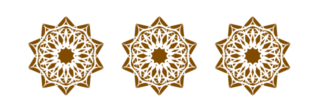
قول الشيخ أن أبا بكر ما انتخبه أهلُ حلٍّ ولا عقد، فهذا قولٌ بعيدٌ عن الصّواب جدًّا ويُخشى على قائله أن لا يكون ملمًّا بالواقع، فقد اجتمع عموم المجاهدين من أهل السّنة والجماعة في العراق على بيعة أمير المؤمنين أبي عمر رَحِمَهُ اللهُ، وما تخلّف عن بيعته إلّا النزر اليسير، ثم لما قُتل رَحِمَهُ اللهُ خلفه أمير المؤمنين أبو بكر حفظه الله بإجماع مجلس الشّورى، فهكذا كان ابتداء الدّولة قبل أن يمتدّ سلطانها إلى الشّام، وإن لم تكن دولة العراق الإسلامية أهلاً للحل والعقد فمن؟! فقد اجتمع تحت لوائها عموم المجاهدين في العراق ولم يبق إلا النزر اليسير ولا حجّة لهم في تخلفهم إلّا اتّباع الظّن وما تهوى الأنفس! ثم لما امتدّ سلطان الدّولة إلى الشّام بايعها كثيرٌ من المجاهدين الصادقين في الشّام، ومن بايعها من المجاهدين الصّادقين أكثر ممن أمسك عن بيعتها، ويوجد من أهل الحل والعقد من أهل الشّام من بايع الدّولة الإسلامية وأميرها أمير المؤمنين ثبّته الله، أما إن كان الشّيخ يقصد بوجوب مبايعة الأمير من جميع أهل الحل والعقد فهذا أيضاً لا وجه له والإجماع الذي نقله النّووي مخالف لقوله، وإن كان هذا القول حقًّا فلا بيعة لأمير المؤمنين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وجميع إمامة الأئمة في عصور الإسلام باطلة ولا وجود لها إذ لم تكن بمشاورة أحدٍ من أهل الحل والعقد في الأعم الأغلب إلا النّادر!

ولا قائل بمثل هذه اللوازم الباطلة أبداً، وعليه يبطل ملزومها ألا وهو قول الشيخ فك الله أسره، حينئذٍ القول بأنّ الدولة لم يبايعها أحدٌ من أهل

الحل والعقد هو قولٌ ظاهر البُطلان يُخشى على صاحبه أن يكون جاهلاً بواقع الحال في العراق والشام!

وأمّا قوله: إذا كان قائده والمسؤول عنه ما رضي عن عمله فكيف يطلب من النّاس مبايعته، فهذا القول فاسد وموهمٌ بأنّ أمير المؤمنين مبايعٌ للظواهري، وصاحب الشّأن ينكر هذا القول ويقول بأنّ أمر الدّولة مُستقلّ، وهذا ثابتٌ عن الظّواهري في غير موطن، حينئذٍ كان قول الشيخ مخالفاً للصّواب وهو أيضاً من تصوّر الشّيء على خلاف حقيقته، أمّا طلب المبايعة من النّاس، فتالله لا وجود لنصٍّ من كتاب الله ولا من سنّة نبيه ﷺ يمنعها أبداً! فكيف وقد أمرنا الله عز وجل بالوحدة والاجتماع ونصب إمامٍ للمسلمين؟!

حينئذٍ يحقّ لمن ثبتت له بيعة شرعية أن يطلب البيعة من النّاس جمعاً للكلمة وتوحيداً للصف وإنفاذاً لما أمر الله به من نصب الإمام، وخصوصاً وأنّه لم ينتصب لهذا الأمر مثل أبي بكر حفظه الله ونصره، فلا مانع من ذلك شرعاً ولا وجه لإنكار الشّيخ أبداً، وهذا آخر المقصود والله أعلم.



انتهى بفضل الله